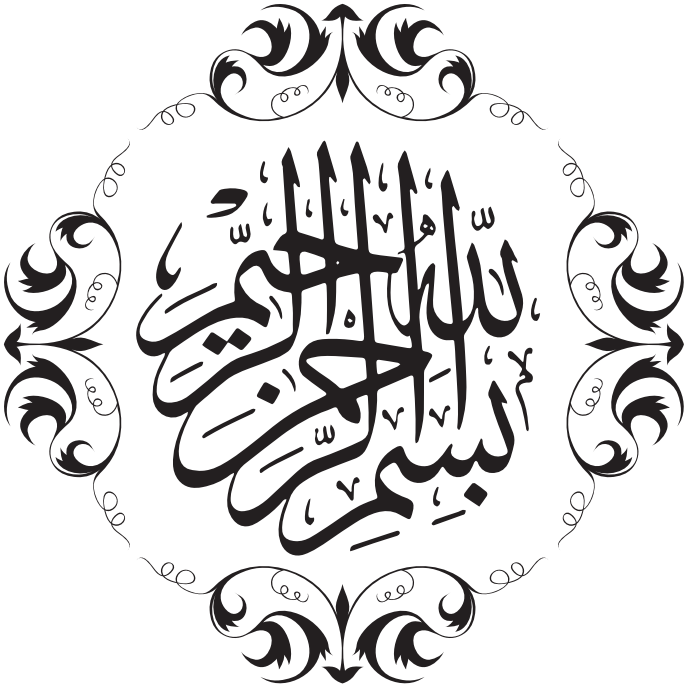
بسم الله الرحمن الرحيم

سلسلة التراث المفقود

٢

المنتخب من

تراث ابن قبة الرازي

المتكلم الإمامي الكبير

أبي جعفر محمد بن عبد الرحمن بن قبة الرازي

من أعلام القرن الثالث الهجري

الإنصاف في الإمامة

نقض كتاب الإشهاد

النقض على أبي الحسن بن بشار

إجوبة مسائل بعض الإمامية

أعده وحققه

حيدر اليياتي

راجعه ووضع فهارسه

مركز إحياء التراث

التابع لدار مخطوطات العتبة العباسية المقدسة

العتبة العباسية المقدسة

قسم الشؤون الفكرية/ شعبة المكتبة

كربلاء المقدسة/ ص.ب. (٢٣٣)/ هاتف: ٣٢٢٦٠٠، داخلي: ٢٥١

www.alkafeel.net
library@alkafeel.net
tahqiq@alkafeel.net

ابن قِبَة، محمّد بن عبد الرحمن الرازيّ، القرن ٣ هجري

المتبقي من تراث ابن قِبَة الرازيّ = **The Remaining of Ibin Qiba ar-Razi heritage**/ تأليف المتكلم الإمامي الكبير أبي جعفر محمّد بن عبد الرحمن بن قِبَة الرازيّ؛ أعدّه وحقّقه حيدر البياتيّ؛ راجعه ووضع فهارسه مركز إحياء التراث التابع لدار مخطوطات العتبة العباسيّة المقدّسة. - الطبعة الأولى. - كربلاء [العراق] : العتبة العباسيّة المقدّسة، قسم الشؤون الفكرية والثقافية، مكتبة ودار مخطوطات العتبة العباسيّة المقدّسة، ١٤٣٨ هـ. = ٢٠١٧.

٣٧٠ صفحة، ٧ أوراق غير مرقمة ؛ ٢٤ سم. - (سلسلة التراث المفقود ؛ ٢ = **Lost heritage series ; 2**)

يضم كشافات.

المصادر : صفحة ٣٤٣-٣٦١.

يضم مستخلص باللغة الإنجليزية.

١. الشيعة--دوائر معارف. ٢. عقائد الشيعة الإمامية. ٣. ابن قِبَة، محمّد بن عبد الرحمن الرازيّ، القرن ٣ هجري--نقد وتفسير. ألف. البياتيّ، حيدر عبد المناف--محقق. ب. العتبة العباسيّة المقدّسة. قسم الشؤون الفكرية والثقافية. مركز إحياء التراث. ج. العنوان.

BP194 I27 2017

مركز الفهرسة ونظم المعلومات

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق الوطنية في بغداد لسنة ٢٠١٧م: ٣٠٧٣.

الكتاب: المتبقي من تراث ابن قِبَة الرازيّ.
تأليف: أبي جعفر محمّد بن عبد الرحمن بن قِبَة الرازيّ.
أعدّه وحقّقه: حيدر البياتيّ.
راجعه ووضع فهارسه: مركز إحياء التراث التابع لدار مخطوطات العتبة العباسيّة المقدّسة.
الناشر: مكتبة ودار مخطوطات العتبة العباسيّة المقدّسة.
الإخراج الفني: علي حسين علوان التميميّ.
تصميم الغلاف: محمّد عامر هادي الكنانيّ.
المدقّق اللغوي: د. قاسم الورديّ.
المطبعة: دار الكفيل - العراق - كربلاء المقدّسة.
الطبعة: الأولى.
عدد النسخ: ١٠٠٠.
التاريخ: ١٨ ذي الحجة ١٤٣٨ هـ- ١٠/ ٩/ ٢٠١٧م.

الإهداء

إلى مَن زرعت في قلبي حبّ العلم

إلى مَن تحمّلت المصاعب الشداد في سبيل دخولي المدرسة وإتمامي الدراسة

إلى مَن غذّتني حبّ أمير المؤمنين عليه السلام المختلط بلبنها الذي أرضعتني إياه

إلى مَن رحلت عنّا سريعًا فتركت قلوبنا حرّى وعيوننا عبرى

إلى مَن رقدت إلى جانب جدّها أمير المؤمنين عليه السلام على بُعد بضع خطوات من ضريحه الطاهر، وكفاها بذلك فخرًا

إلى أُمي أهديها هذا الكتاب، عسى أن لا تنساني من دعائها

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة المركز:

والحمدُ لله ربّ العالمين، والصّلاة والسّلام على أشرف الأنبياء والمرسلين أبي القاسم محمّد بن عبد الله صلى الله عليه وآله، وعلى أهل بيته الطيبين الطاهرين سلام الله عليهم أجمعين.

أمّا بعدُ، فإنّ الأُمة العربية كتبت في الجاهلية شيئاً عن تراثها، وما برح أن زاد واتسع عندما سطع نور صاحب الرسالة صلى الله عليه وآله ورفع عن الأُمم المجاورة غبار الجهل والظلم والسوط والعصا فضلاً عن الجزيرة العربية، فبدأت حركة العلم والتطوّر والتوسّع في شتّى مجالات الحياة نحو الرقي.

فقد امتلأت المكتبات العربية بالكتب المصنَّفة في مختلف العلوم والفنون، فعدّت لآلئ وجواهر ثمينة زيّنت جسد الأُمة الإسلامية، بل هي أغلى، فقد وصل بالمكتبات الحال أن امتلأت خزاناتها بعشرات الآلاف من المجلّدات إن لم تكن المئات، فقد نُقل أنّ خِزانة الخليفة الفاطميّ العزيز بالله (ت٣٦٥هـ) في مصر ضمّت نحو (٦٠٠) ألف مجلّد، وخِزانة الصاحب بن عبّاد (ت٣٨٥هـ) بلغت (٢٠٦) آلاف مجلّد، وغيرها الكثير.

وعلى الرغم من كثرة الكتب التراثية التي بدأت منذ عهد التدوين إلى يومنا هذا، فقد ضاع الكثير منها واندثرت أخباره، ومنها ما فقدت أجزاء منه؛ بسبب الحوادث والنكبات التي مرّت على أُمتنا الإسلامية، وهي غير خفيّة في بطون أمّات الكتب التأريخية وغيرها، ناهيك عن الكوارث الطبيعية من الفيضانات والزلازل، ومَن يُطالع كتاب الفهرست لابن النديم (ت٣٨٥هـ) بما حواه من

مصنَّفات ومؤلَّفات يلحظ بأسى مدى خسارتنا لكتب قيِّمة أُلِّفت قبل موت ابن النديم، وقد بلغ عدد الكتب التي حصرها في الفهرست (٨٣٦٠) عنواناً على وجه الدقة، وبلغ عدد المؤلّفين (٢٢٣٨) مؤلِّفاً، ويزداد الأسى إذا وازن المرء بين ما ذكره ياقوت الحمويّ (ت٦٢٦هـ) في كتابه معجم الأُدباء من مؤلّفات الأديب الذي يُترجم له، وما وصل إلينا من المؤلّفات أو المتبقي منها إلى هذا اليوم.

وهذا ما يجعلنا نعتصر ألماً لمقدار ما فُقِد من تراثنا الإسلاميّ عبر العصور الماضية فمنه ما عفي أثره وفارق الحياة، ومنه ما قد يكون مغيّباً في غيابت الظلمات، وقد يُكتب له عمر جديد في يوم ما، ومن المفرح أن نرى بعض هذه الكتب المفقودة قد نُقلت بعض نصوصها أو جلّها في مصنَّفات أُخرى اعتمدت عليها للتوثيق أو النقاش في مختلف القرون، وهذا ما فتح الباب أمام باحثينا الكرام ليغوصوا في بطون هذه المصنَّفات ويجمعوا ما تبعثر من النصوص المفقودة ليبعثوا فيها الحياة.

وكان لمركز إحياء التراث في العتبة العباسيّة المقدّسة أن شمّر عن سواعده للمساهمة في هذا المجال إذ أخذ على عاتقه إنشاء (سلسلة التراث المفقود) التي تهتم بجمع المتبقي من بعض الكتب المفقودة من تراثنا الإسلامي وتحقيقه أو تبنّي طباعته، ومن بواكير أعمالِهِ كتاب (ما وصل إلينا من كتاب مدينة العلم) للشيخ الصدوق رحمه الله (ت ٣٨١هـ)، والذي قام بجمعه وتحقيقه الشيخ عبد الحليم عوض الحليّ سدّد الله خطاه.

وكتابنا هذا -الإصدار الثاني- قد ضمّ بين دفتيه أربعة كُتبٍ في علم الكلام ممّا خُطّ عليها الفقدان للعالم الكبير والمتكلّم الإمامي أبي جعفر محمّد بن عبد الرحمن الملقب بـ(ابن قِبَة) من أعلام القرن الثالث الهجري ومن المبرّزين في علم الكلام،

وقد انبرى لهذه المَهمة الشاقة والعمل الكبير في الجمع والتتبع والبحث عنها جناب الشيخ حيدر البياتي الذي جدّ في البحث ولَمْلَمَ شتات (تراث ابن قِبَة) المتفرّق هنا وهناك مبوّباً إيّاه ذلك التبويب المناسب، مقدّماً لكلّ كتاب من الكتب الأربعة ما اعتمده في منهج جمعه وتحقيقه، وفقه الله تعالى لإكمال مشروعه وهو (جمع التراث المفقود) لأعلام الشيعة خدمةً للدين والمذهب.

وفي الختام، فإنّنا إذ نشكر الأخ الشيخ المحقّق على ما بذله من جهدٍ في عمله هذا، وكلّ مَن ساهم في إحياء هذا الكتاب، ونخصّ بالذكر الدكتور قاسم الوردي لمراجعته اللغوية. نسأل المولى عزّ اسمه أن ينفع به المؤمنين، وأن يتقبّله منّا بأحسن القبول، إنه سميعٌ مجيبٌ.

والحمدُ لله أوّلاً وآخراً، والصّلاة والسّلام على نبيّنا المصطفى محمّدﷺ وعلى أهل بيته الأطهارعليهم السلام.

مركز إحياء التراث
التابع للعتبة العباسية المقدسة
٢٠١٧/٨/١٥

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد:

الحمد لله ربّ العالمين، وصلى الله على سيّدنا محمّد وآله الطاهرين.

لقد غصّ تاريخ الإمامية منذ القرون الأولى بعدد كبير من المتكلمين الذين أخذوا على عاتقهم عرض عقائد الإمامية، والدفاع عنها بأفضل وجه ممكن من خلال الكتب والرسائل والمناظرات التي حفل بها تاريخ تلك الحقبة الزمنية، لكن ياللأسف لم يبقَ من ذلك التراث الكلامي الثمين - بخاصّة تراث القرنين الثاني والثالث - سوى شذرات ومقاطع مبعثرة هنا وهناك استطاعت أن ترفع رأسها من بين كمٍّ هائل من المآسي والكوارث التي تراكمت على تراثنا، ولم تُبقِ منه إلّا النزر اليسير، الأمر الذي حتّم على المهتمين بمجال إحياء التراث الإمامي أن يقوموا بلملمة ما تبقى من ذلك التراث العريق، وإعادة ترتيبه وعرضه بأسلوب عصري.

ومن هذا التراث الذي ينبغي على الباحث الاهتمام بإحيائه هو تراث المتكلم الإمامي الكبير ابن قِبَة الرازيّ رحمه الله الذي كان له أثر مهم في الفكر الإمامي في الحقب التي عاش فيها والحقب التي تلتها؛ لأنّ مؤلّفاته التي غلب عليها الطابع الكلامي تعدّ من أقدم الكتب الكلامية التي كتبت لنصرة مذهب الإمامية في بحث الإمامة، والغيبة، والمسائل الكلامية الأُخرى. وبما أنّ ابن قِبَة عاش في النصف الثاني من القرن الثالث الهجري أو ما يُسمّى بفترة الغيبة الصغرى، فإنّ

ذلك طبع مؤلّفاته بطابع خاص، فما تبقى منها وإن كان قليلًا يكشف لنا جليًّا أثر علمائنا الأعلام رَحِمَهُمُ اللهُ في الذود فكريًا عن حمى المذهب بأدلة عقليّة ونقليّة رصينة، يتهاوى أمامها كلّ إدّعاء، وفي الوقت نفسه تعرض لنا جانبًا من الحراك الفكري العقائدي الذي شهدته تلك الحقبة.

وقد قمنا في هذا العمل بمحاولة جمع كلّ ما تبقى من تراث هذا العالِم المبثوث في بطون المصادر – سواء المطالب المنقولة بالنصّ أو المضمون، وكذلك النصوص التي يشك في كونها جزءًا من تراثه – وعرضه بصورة منظمة في سبيل إحياء قسم آخر من تراثنا المغيّب والمفقود منذ قرون متمادية، وبحمد الله وفضله تضمن هذا العمل ما تبقى من نصوص أربعة من مؤلّفات ابن قِبَة، وهي:

❖ الإنصاف في الإمامة.

❖ نقض كتاب الاشهاد: وهو في ردّ الزيدية.

❖ النقض على أبي الحسن بن بشّار: وهو في الغيبة وردّ إمامة جعفر ابن الإمام الهادي عَلَيْهِ السَّلَامُ.

❖ أجوبة مسائل بعض الإمامية: وهذه المسائل في الغيبة والإمامة.

وتضمن العمل أيضًا دراسة وافية عن حياة المؤلِّف، ومؤلَّفاته، وآرائه العلميّة، وقد اعتمدنا بنحو كبير في كتابة حياة ابن قِبَة، وفي معرفة مظانّ وجود الأجزاء المتبقية من كتاب الإنصاف على كتاب السيّد حسين المدرسيّ الطباطبائيّ[1] الذي

(١) هو من طلاب الحوزة العلمية في مدينة قم المقدّسة، هاجر إلى الولايات المتحدة في ثمانينات القرن الماضي، وشغل هناك كرسي التدريس في جامعة برنستون، ويتمتع أسلوبه بالتتبع والاستقصاء الحثيث.

كتبه في تاريخ الإمامية[١]، وقام بتخصيص قسم من كتابه بابن قِبَة.

حيدر عبد المناف البياتي (الحسن)

---

(١) ألّف كتابه بالإنجليزية تحت عنوان: (crisis and consolidation in the formative period of Shiite islam: abu jafar ibn coiba)، وتُرجم إلى العربية باسم: (تطور المباني الفكرية للتشيع في القرون الثلاثة الأولى). كما ترجم إلى الفارسية تحت عنوان: (مكتب در فرايند تكامل، نظرى بر تطور مبانى فكرى تشيّع در سه قرن نخستين) أي: (المذهب في طور التكوّن، إطلالة على تطور الأُسس الفكرية للتشيع في القرون الثلاثة الأولى)، ولم نكن نعلم أولًا بالترجمة العربية؛ لذلك اعتمدنا على الترجمة الفارسية، وبعد أن اطلعنا على الترجمة العربية أضفناها إلى الكتاب، واختصرنا الترجمة العربية باسم (تطور) والترجمة الفارسية باسم (مكتب) لمنع التكرار الممل. وقد وجدنا بعض الاختلافات بين الترجمتين، بل وجدناها بين نصوص كتب ابن قِبَة التي وضعها المدرسيّ في آخر كتابه هذا، فأشرنا إلى مواضع الاختلاف في محالها.

المقدّمة

حياة المؤلِّف

١. اسمه:

هو أبو جعفر محمّد بن عبد الرحمن بن قِبَة الرازيّ.

وقد نصّ كلٌّ من ترجم له على أنّ اسم والده (عبد الرحمن)[١]، ونسب بعض علماء الرجال إلى ابن داود أنّه جعل اسم أبيه (عبد الحميد)، فقد جاء في نقد الرجال: «محمّد بن عبد الحميد بن قِبَة الذي ذكره ابن داود سيجيء بعنوان: محمّد بن عبد الرحمن»[٢]، وجاء بعد ذلك تحت عنوان (محمّد بن عبد الرحمن بن قِبَة) من نقد الرجال ما يلي: «... وفي رجال ابن داود: محمّد بن عبد الحميد بن قِبَة الرازيّ ... إلى آخره. وكأنّه سهو؛ لأنّي لم أجد في كتب الرجال إلّا كما نقلناه»[٣].

ولكن عند مراجعتنا لترجمة (ابن قِبَة) في النسخة المطبوعة من (رجال ابن داود) لم نجد اسم (محمّد بن عبد الحميد)، بل الموجود هو «محمّد بن عبد الرحمن»[٤]، إلّا أنّ المثير للاستغراب هو أنّ (ابن قِبَة) مذكور هناك بعد (محمّد بن عبد الحميد بن سالم العطّار) وقبل (محمّد بن عبد الحميد بن سالم العطّار)[٥] وهو

---

(١) ينظر: رجال النجاشيّ: ٣٧٥، معالم العلماء: ١٣٠، إيضاح الاشتباه: ٢٨٦، خلاصة الأقوال: ٢٤٣.

(٢) نقد الرجال: ٤/ ٢٤٠، وينظر: جامع الرواة: ٢/ ١٣٨، معجم رجال الحديث: ١٧/ ٢٢٣.

(٣) نقد الرجال: ٤/ ٢٤٢.

(٤) رجال ابن داود: ١٧٧.

(٥) ينظر: رجال ابن داود: ١٧٧، وقد ترجم ابن داود هذا الرجل مرتين، قبل ابن قِبَة وبعده.

يدلّ على أنّ الموجود في المطبوع يحتمل أن يكون من تصرفات النسّاخ، أو محقّق الكتاب، وأنّ الموجود في النسخ المخطوطة من كتاب (رجال ابن داود) هو (عبد الحميد)؛ لأنّ (عبد الرحمن) لا يُذكر - حسب الترتيب الألفبائي- قبل (عبد الحميد)؛ فإنّ حرف (الراء) يقع بعد حرف (الحاء).

وعلى أي حال فالصحيح هو (عبد الرحمن)، وهو الذي ذكره النجاشيّ -وغيره من علماء الرجال- الأقرب عهدًا، والأكثر دقةً وضبطًا.

٢. ألقابه:

اشتهر محمّد بن عبد الرحمن بلقبين، وغالبًا ما يذكر اسمه مقرونًا بكليهما، وهذان اللّقبان هما: (ابن قِبَة، الرازيّ)[1].

ففيما يخصّ لقبه الأول (ابن قِبَة) قد ذكر العلّامة الحليّ في كتابه (الإيضاح) وجهين لضبط كلمة (قِبَة):

الوجه الأول: ما وجده بخطّ السيّد صفي الدين محمّد بن معدّ الموسويّ، وهو ضبط قبة: بالقاف المكسورة، والباء - المنقوطة تحتها نقطة - المفتوحة المخفّفة، أي (قِبَة).

الوجه الآخر: ما وجده في نسخة أُخرى، وهو ضبط قبة: بضم القاف، وتشديد الباء، أي (قُبّة).

ثمّ قال العلّامة: «والذي سمعناه من مشايخنا الأوّل الذي قاله السيّد

(١) ينظر: رجال النجاشيّ: ٣٧٥، فهرست الشيخ الطوسيّ: ٢٠٧، معالم العلماء: ١٣٠، إيضاح الاشتباه: ٢٨٦، خلاصة الأقوال: ٢٤٣، رجال ابن دواد: ١٧٧، نقد الرجال: ٤/ ٢٤٠.

صفي الدين رحمه الله»[١].

وأمّا في الخلاصة فقد اكتفى العلّامة بذكر الوجه الأول من دون الإشارة إلى الثاني.[٢]

إذن الوجه الأول هو الأرجح في ضبط كلمة (قِبَة)؛ لأنّه الأشهر بين المشايخ كما أشار إليه العلّامة.

أمّا معنى كلمة (قِبَة) فهو غير واضح، وقد احتمل السيّد المدرسيّ أنّها كلمة معرّبة من الفارسية القديمة، وربما تكون تلك الكلمة هي (گيپا)[٣].

وأمّا لقبه الآخر (الرازيّ) فهو لقب أشتهر به، نسبة إلى الريّ التي عاش وتوفي فيها -كما سيأتي-.

فضلًا عمّا تقدّم فقد ورد له لقب ثالث هو(البغداديّ)[٤]، وهو سهو واضح؛ فإنّه لا يوجد أي دليل على هذه النسبة؛ إذ ليس هنالك ما يدلّ على تواجده في بغداد ولو لفترة قصيرة، فضلًا عن عدم وجود هذه النسبة في كتب المتقدمين.

٣. ولادته ووفاته:

لم يؤرّخ أيٌّ ممّن ترجم لابن قِبَة سنة ولادته ولا سنة وفاته على وجه الدقة، ولكن يُستفاد من قصة المناقضات التي نقلها أبو الحسين السوسنجرديّ بين ابن قِبَة

(١) إيضاح الاشتباه: ٢٨٦.

(٢) ينظر: خلاصة الأقوال: ٢٤٣.

(٣) ينظر: مكتب: ٢١٥-٢١٦ الهامش٣، وهذه المعلومة غير موجودة في (تطور).

(٤) ينظر: هدية العارفين:٢/ ١٠٦، معجم المؤلّفين: ١٠/ ١٤٨.

وأبي القاسم البلخيّ أنّه قد توفي، إمّا في سنة وفاة البلخيّ أو قبل ذلك، والقصة - بحسب ما نقله النجاشيّ - كالتالي:

«سمعتُ أبا الحسين بن المهلوس العلويّ الموسويّ ﷺ يقول في مجلس الرضي أبي الحسن محمّد بن الحسين بن موسى - وهناك شيخنا أبو عبد الله محمّد بن محمّد بن النعمان رَحِمَهُ اللهُ -: سمعتُ أبا الحسين السوسنجرديّ ﷺ - وكان من عيون أصحابنا وصالحيهم المتكلمين، وله كتاب في الإمامة معروف به، وكان قد حج على قدميه (قدمه) خمسين حجة[1] - يقول: مضيت إلى أبي القاسم البلخيّ إلى بلخ بعد زيارتي الرضا عليه السلام بطوس، فسلمتُ عليه، وكان عارفًا بي، ومعي كتاب أبي جعفر بن قِبَة في الإمامة، المعروف بـ(الإنصاف)، فوقف عليه ونقضه بـ(المسترشد في الإمامة)، فعدت إلى الريّ، فدفعتُ الكتاب إلى ابن قِبَة، فنقضه بـ(المستثبت في الإمامة)، فحملته إلى أبي القاسم، فنقضه بـ(نقض المستثبت)، فعدت إلى الريّ فوجدتُ أبا جعفر قد مات ﷺ»[2].

فهذه الحكاية تدلّ بوضوح على أنّ ابن قِبَة لم يبقَ حيًا بعد البلخيّ، فهو إمّا أن يكون قد مات قبله بزمن، أو أن يكونا قد ماتا في السنة نفسها؛ إذ يمكن أن يكون البلخيّ قد مات في فترة عودة السوسنجرديّ الأخيرة - التي وَجد فيها

---

(١) وقد توهم السيّد البروجرديّ في كتابه (طرائف المقال: ١/ ١٨٨): أنّ الذي حج خمسين حجة هو ابن قِبَة، ولكن -كما هو واضح- الحاج هو السوسنجرديّ، وقد أكد ذلك النجاشيّ مرة أُخرى عند ترجمة السوسنجرديّ نفسه، فقال: «قد تقدم ذكر هذا الرجل وحسن عبادته وعمله، من ذلك حجه على قدميه خمسين حجة». (رجال النجاشيّ: ٣٨١). وقد وقع محقّق كتاب (تلخيص الشافي) في الخطأ نفسه. (ينظر: تلخيص الشافي: ٢/ ١٢٠).

(٢) رجال النجاشيّ: ٣٧٦.

ابن قِبَة ميتًا – من بلخ إلى الريّ، التي قد تطول أسابيع.

ولكن من هو هذا البلخيّ؟ هل هو البلخيّ المعتزليّ، أو هو شخص آخر تكنى بأبي القاسم وانتسب إلى بلخ؟

لقد أصرّ العلّامة الشيخ آغا بزرك الطهرانيّ في أكثر من موضع من الذريعة على نفي كونه البلخيّ المعتزليّ نفسه، وعلى أنّه عالم آخر من الشيعة يُدعى (أبا القاسم نصر بن الصباح البلخيّ)[١] حتى أنّه عدّ كتاب (المسترشد) الآنف الذكر الذي كتبه البلخيّ مناقضة لكتاب (الإنصاف) لابن قِبَة من كتب الشيعة، وذكره في كتابه الذريعة، حيث قال: «(المسترشد) في نقض الإنصاف لابن قِبَة، نقضه أبو القاسم البلخيّ نصر بن الصباح»[٢]، وقال في موضع آخر مشيرًا إلى بعض المعلومات حول ابن الصباح: «(معرفة الناقلين) لأبي القاسم البلخيّ نصر بن صباح، من أهل المائة الثالثة، والمناقض مع أبي جعفر محمّد بن عبد الرحمن بن قِبَة الرازيّ، يُكثر النقلَ عنه الكشيُّ في رجاله، وهو من مشايخ العياشيّ، كما ذكره النجاشيّ»[٣].

وقد صرّح بعض علماء الرجال بغلو ابن الصباح هذا[٤]. ويبدو أنّ العلّامة الشيخ آغا بزرك الطهرانيّ قد اعتمد على أبي علي الحائريّ (ت١٢١٦هـ) حيث خلط في كتابه (منتهى المقال) بين نصر بن الصباح البلخيّ الشيعيّ، وبين البلخيّ

---

(١) ينظر: الذريعة: ٢/ ٣٣٣-٣٣٤، ٣٩٦، ٢١/ ٩، ٢٦١.

(٢) الذريعة: ٢١/ ٩.

(٣) الذريعة: ٢١/ ٢٦١، كما ذكر القهبائي أيضًا في (مجمع الرجال: ٥/ ٢٥٤ الهامش٢و٤) أنّ البلخيّ هو ابن الصباح، وجزم الحائريّ في (منتهى المقال: ٦/ ٩٣) بأنّه المعتزليُ، ونسب قول القهبائي إلى الظن.

(٤) ينظر: اختيار معرفة الرجال: ١/ ٧١، رجال ابن الغضائري: ١٢٠.

المعتزليّ، فقال في معرض حديثه عن نصر بن صباح: «أبو القاسم هذا شيخ المعتزلة ببغداد الذي أكثر ابن أبي الحديد من النقل عنه، وذكر أنّ ابن قِبَة كان من تلاميذه»[١]. ويبدو أنّه لا يوجد دليل على ما ذكره العلّامة الطهرانيّ سوى التشابه الاسمي بين البلخيَّين.

ولكن هل توجد قرينة تثبت أنّ أبا القاسم البلخيّ المناقِض لابن قِبَة هو البلخيّ المعتزليّ؟ يمكن الإجابة بالإثبات وذلك لأمرين:

أولًا: إنّ ابن قِبَة كَتَبَ الإنصاف لإثبات المذهب الشيعي، فلا يمكن أن يكون المناقضُ لهكذا كتابٍ شيعيًا، ولو كان مغاليًا كنصر بن الصباح؛ فإنّ الغلاة يشتركون مع باقي الشيعة في أصل التشيع وإثبات إمامة أمير المؤمنين عليه السلام، إلّا أن يُحتمل أن يكون في كتاب (الإنصاف) فصل يردّ فيه ابن قِبَة على الغلاة خاصّة، فناقَضَ الشيعيُ المغالي ذلك الفصلَ على الخصوص. ولكن هذا الاحتمال ضعيف؛ إذ لو كان كذلك لأشار إليه السوسنجرديّ الذي نقل المناقضات بين ابن قِبَة والبلخيّ، والذي كان من العلماء، لكنه لم يشر إلى أنّ البلخيّ نقض فصلًا خاصًا من الكتاب، وإنّما اكتفى بالإشارة إلى أنّ البلخيّ كتب نقضًا على كتاب الإنصاف، ما يوحي بأنّه ناقَضَ الكتابَ برُمّته، وهذا لا يصدر من شيعي البتة.

ثانيًا: ذكر ابن النديم كتابًا لأبي القاسم البلخيّ المعتزليّ يردّ فيه على ابن قِبَة، اسمه (الكلام في الإمامة على ابن قِبَة)[٢]، وهو - وإن لم يسمِّ الكتاب باسم

---

(١) تنقيح المقال: ٣/ ٩٣، وينظر: المقالات والفرق/ مقدّمة التحقيق: الصفحة: يط، ك.

(٢) ينظر: الفهرست: ٢١٩، وتصوّر بعض أنّ المراد من ابن قِبَة الذي نقض كتابه البلخيّ هنا هو ←

(المسترشد)- صريح في وجود نقض من البلخيّ المعتزليّ لابن قِبَة، وهو يدلّ على أنّ مَن نقل السوسنجرديّ كتابَ (الإنصاف) إليه هو البلخيّ المعتزليّ.

إذن المناقض لابن قِبَة هو البلخيّ المعتزليّ الذي توفي ابنُ قِبَة في حياته، فما هي إذن سنة وفاة البلخيّ لكي نتمكن من خلالها من تخمين زمن وفاة ابن قِبَة؟

ذهب بعض الباحثين إلى أنّها سنة (٣١٩هـ)[١]، فتكون وفاة ابن قِبَة في هذا التاريخ أو قبله، ولكن هناك من يذهب إلى أنّ سنة وفاة ابن قِبَة قبل سنة (٣١٧هـ)[٢]، ويبدو أنّ هذا ناشئ من تصور أنّ وفاة البلخيّ كانت سنة (٣١٧هـ)، إذ لا يوجد دليل مستقل على سنة وفاة ابن قِبَة على الخصوص كما تقدم، ويبدو أيضًا أنّ هذا الاختلاف في تحديد السنة ناشئ من الشبه في شكل كتابة (التسعة) و(السبعة) ما يؤدي إلى حصول التباس في قراءتهما.[٣]

وهناك قرينة أُخرى يمكن من خلالها معرفة تاريخ وفاة ابن قِبَة على نحو التقريب، فإنّه يظهر من عبارة لابن أبي الحديد أنّ ابن قِبَة الرازيّ قد توفي في عصر المقتدر العباسيّ الذي حَكَمَ بين سنتي (٢٩٥- ٣٢٠)[٤]، حيث قال عند

→

صالح بن قبَّة المعتزليّ. (ينظر: الفلسفة الإلهية عند المعتزلة، دراسة في فلسفة أبي القاسم الكعبيّ: ٤٥ هامش٣).

(١) طبقات المعتزلة: ٨٩، الذريعة: ٢١/ ٢.

(٢) تهذيب المقال: ٢/ ٢١٠.

(٣) وقد ذهب بعض إلى تحديد وفاة ابن قِبَة بسنة (٦٠٠هـ). (ينظر: هدية العارفين: ٢/ ١٠٦، معجم المؤلّفين: ١٠/ ١٤٨)، وهو اشتباه كبير، وخبط عجيب! كما عدّ بعض ابنَ قِبَة من المعاصرين للرضا عليه السلام، وأنّه مات في عهده عليه السلام. (ينظر: الكليني وكتابه الكافي: ٣٠). وهو أمر مثير للعجب.

(٤) ينظر: تاريخ الخلفاء: ٣٧٧، ٣٨٤.

شرحه للخطبة الشقشقية: «قلت: وقد وجدت أنا كثيرًا من هذه الخطبة في تصانيف شيخنا أبي القاسم البلخيّ إمام البغداديين من المعتزلة، وكان في دولة المقتدر قبل أن يُخلق الرضي بمدة طويلة. ووجدت أيضًا كثيرًا منها في كتاب أبي جعفر بن قِبَة أحد متكلمي الإمامية، وهو الكتاب المشهور المعروف بكتاب (الإنصاف). وكان أبو جعفر هذا من تلامذة الشيخ أبي القاسم البلخيّ رحمه الله، ومات في ذلك العصر قبل أن يكون الرضي رحمه الله تعالى موجودًا»[1].

فإنّ قوله: «ومات في ذلك العصر» ناظر إلى ما ذكره قبل قليل حول البلخيّ: «وكان في دولة المقتدر»، أي أنّه مات في عصر المقتدر الذي حكم بين سنتي(٢٩٥- ٣٢٠)، فيكون حيًا قبل سنة (٢٩٥).

فعلى أي حال الذي يستفاد من كلّ ما تقدم أنّ حياة ابن قِبَة لم تتجاوز العقد الثاني من القرن الرابع الهجري، وأنّه قضى معظم حياته في النصف الثاني من القرن الثالث الهجري، عصرِ الغيبة الصغرى، وبذلك يمكن عدّه من أعلام القرن الثالث.

كما يستفاد من كلام السوسنجرديّ المتقدم أنّه قضى المدة الأخيرة من حياته في الريّ، وتوفي فيها. ويمكن أن يكون قد قضى أكثر حياته أو كلّها في الريّ، وهو ما قد يُفهم من لقب (الرازيّ) الذي اشتهر به.

٤. رأي العلماء فيه:

تحدّث علماء التراجم والفهارس عن ابن قِبَة، وسطروا فيه آراءً تدلّ على

(١) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ١/ ٢٠٥-٢٠٦.

جلالة قدره، وعِظم منزلته، منهم:

١. **ابن النديم (ت٣٨٠هـ)**: قال: «ابن قِبَة، وهو أبو جعفر محمّد بن قِبَة. من متكلمي الشيعة وحذاقهم، وله من الكتب كتاب (الإنصاف) في الإمامة، كتاب (الإمامة)»[(١)].

٢. **الشريف المرتضى (ت٤٣٦هـ)**: وصفه في كتابه (جوابات المسائل الطرابلسية الأولى) عند حديثه عن نفي شبهة تحريف القرآن عن الشيعة بأوصاف جليلة، وجعله في عداد كبار متكلمي الإمامية، فقال عند حديثه عن نفي نسبة تحريف القرآن إلى الإمامية: «وأمّا علماء أصحابنا ومتكلمو فرقتنا ونظار أهل مذهبنا كأبي جعفر بن قِبَة، وأبي الأحوص، وبني نوبخت، ومَن تقدم عليهم وتأخر عن زمانهم رضي الله عن جماعتهم فما نعرف لهم قولًا صريحًا في نقصان القرآن بنفي ولا إثبات، فكيف يدّعي مدّعٍ أنّ الإمامية مُجمعة على القول بنقصانه، والعلماء الذين هم العمدة في الإجماع لا نعرف مذاهبهم في هذا الباب؟!»[(٢)]. فقد عدّ المرتضى بذلك ابنَ قِبَة أحد علماء الإمامية الذي لا يتمّ إجماع للإمامية من دون معرفة رأيه، وهو يدلّ على عِظم منزلته.

٣. **الشيخ النجاشيّ (ت٤٥٠هـ)**: قال: «محمّد بن عبد الرحمن بن قِبَة الرازيّ أبو جعفر، متكلم، عظيم القدر، حسن العقيدة، قويّ في الكلام، كان قديمًا من المعتزلة، وتبصّر وانتقل. له كتب في الكلام، وقد سمع الحديث، وأخذ عنه ابن بُطّة، وذكره في فهرسته الذي يذكر فيه من سمع منه، فقال: وسمعتُ من

---

(١) الفهرست: ٢٢٥.

(٢) جوابات المسائل الطرابلسية الأولى (خ): ٢٠٧.

محمّد بن عبد الرحمن بن قِبَة، له كتاب (الإنصاف) في الإمامة، وكتاب (المستثبت) نقض كتاب أبي القاسم البلخيّ، وكتاب (الردّ على الزيدية)، كتاب (الردّ على أبي علي الجبائيّ)، (المسألة المفردة في الإمامة)»[١].

٤. **الشيخ الطوسيّ (ت٤٦٠هـ)**: ترجمه في (الفهرست)، لكنه لم يشر إليه في الرجال، ويبدو أنّه غفل عنه[٢]؛ فإنّ ابن قِبَة كان ممّن سمع الحديث ورواه - كما يستفاد ذلك من قول النجاشيّ المتقدم: «وقد سمع الحديث، وأخذ عنه ابن بُطّة»-، فكان من الضروري أن ينقل اسمه في (الرجال) الذي نقل فيه أسماء الرواة، فضلًا عن نقل اسمه في (الفهرست) الذي نقل فيه أسماء المؤلّفين.

إلّا أن يُقال: إنّ اسم ابن قِبَة لم يَرد في سند أيِّ كتاب حديثي معتبر، ولذلك لم ينقله الطوسيّ في رجاله المخصص بنقل أسماء مَن وقعت أسماؤهم في أسانيد الكتب الحديثية المعتبرة، واكتفى بنقل اسمه في فهرسته بوصفه مؤلِّفًا من مؤلِّفي الإمامية.

فعلى أي حال قال فيه الطوسيّ في الفهرست: «محمّد بن قِبَة الرازيّ، يكنى أبا جعفر، من متكلمي الإمامية وحذاقهم، وكان أولًا معتزليًا، ثمّ انتقل إلى القول بالإمامة، وحسنت طريقته وبصيرته. وله كتب في الإمامة، منها: كتاب (الإنصاف)، وكتاب (المستثبت) نقض كتاب (المسترشد) لأبي القاسم البلخيّ، وكتاب (التعريف على الزيدية)، وغير ذلك من الكتب»[٣].

---

(١) رجال النجاشيّ: ٣٧٥.

(٢) ينظر: قاموس الرجال: ٩/ ٣٦٠.

(٣) الفهرست للشيخ الطوسيّ: ٢٠٧.

٥. **ابن شهر آشوب (٥٨٨هـ)**: قال: «محمّد بن عبد الرحمن بن قِبَة الرازيّ أبو جعفر، المتكلم الفحل، له كتب في الإمامة، منها: كتاب (الإنصاف)، (المستثبت) نقض كتاب (المسترشد) للبلخيّ، (التعريف في مذهب الإمامية وفساد مذهب الزيدية)، (نقض كتاب الاشهاد) لأبي زيد العلويّ»[١].

٦. **العلّامة الحلّيّ (ت٧٢٦هـ)**: قال: «محمّد بن عبد الرحمن بن قِبَة، بالقاف المكسورة، والباء -المنقوطة تحتها نقطة - المفتوحة، الرازيّ، أبو جعفر، متكلم، عظيم القدر، حسن العقيدة، قوي في الكلام، كان قديمًا من المعتزلة وتبصر وانتقل، وكان حاذقًا، شيخ الإمامية في زمانه، له كتاب في الإمامة»[٢].

وهذه الآراء تكشف عن عِظم شأن ابن قِبَة ومنزلته الرفيعة بين علماء الإمامية ومتكلميهم ، وإنّ ما ذكرناه هنا هو كلّ ما قيل تقريبًا حول ابن قِبَة في كتب التراجم والفهارس، وأمّا الكتب الأُخرى التي ترجمت له فلم تزد على ذلك شيئًا يُذكر، بل نقلت كلمات المتقدمين حرفيًا.

٥. شيوخه ومصادر فكره:

ذكرنا عند الحديث عن تاريخ وفاة ابن قِبَة نصًا لابن أبي الحديد المعتزليّ يدلّ على أنّ أبا القاسم البلخيّ المعتزليّ كان من شيوخ ابن قِبَة الرازيّ، ونحن مضطرون إلى إعادة النصّ لوجود فائدة نتوخاها منه، فقد قال عند شرحه للخطبة الشقشقية: «قلت: وقد وجدت أنا كثيرًا من هذه الخطبة في تصانيف

---

(١) معالم العلماء: ١٣٠.

(٢) خلاصة الأقوال: ٢٤٣.

شيخنا أبي القاسم البلخيّ إمام البغداديين من المعتزلة، وكان في دولة المقتدر قبل أن يُخلق الرضي بمدة طويلة. ووجدت أيضًا كثيرًا منها في كتاب أبى جعفر بن قِبَة أحد متكلمي الإمامية، وهو الكتاب المشهور المعروف بكتاب (الإنصاف). وكان أبو جعفر هذا من تلامذة الشيخ أبي القاسم البلخيّ رحمه الله تعالى ، ومات في ذلك العصر قبل أن يكون الرضي رحمه الله تعالى موجودًا»[١].

هذا النصّ يدلّ على أنّ أبا القاسم البلخيّ من شيوخ ابن قِبَة، وهو البلخيّ نفسه الذي ذكره ابن أبي الحديد في بدء كلامه، وصرّح بأنّه إمام البغداديين من المعتزلة، ولو كان شخصًا آخر يحمل الاسم نفسه لأشار إلى ذلك، وبخاصّة أنّه ذكر المعتزليّ قبل سطرين، وإلّا كان سيؤدي إلى الاشتباه لو لم يكن هذا البلخيّ هو البلخيّ المتقدم نفسه، وممّا يدلّ على ذلك تصريح ابن ميثم البحرانيّ، حيث قال: «وأقول: وقد وجدتها [أي الخطبة الشقشقية] في موضعين تاريخهما قبل مولد الرضي بمدة: أحدهما: إنّها مضمّنة كتاب (الإنصاف) لأبي جعفر بن قِبَة تلميذ أبي القاسم الكعبيّ أحد شيوخ المعتزلة ...»[٢] إذن أُستاذ ابن قِبَة هو البلخيّ المعتزليّ الملقب بـ(الكعبيّ) أيضًا، وليس شخصًا آخر غيره؛ وذلك بحسب شهادة ابن أبي الحديد وابن ميثم، ويبدو أنّه قد تتلمذ له عندما كان معتزليًا، وقبل أن ينتقل إلى المذهب الإمامي.

إذن كان لابن قِبَة شيخ من المعتزلة هو أبو القاسم البلخيّ، استفاد منه عندما كان معتزليًا كما هو الظاهر، ثمّ تبادل معه المناقضات والردود بعد أن صار شيعيًا

---

(١) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ١/ ٢٠٥ - ٢٠٦.

(٢) شرح نهج البلاغة لابن ميثم البحرانيّ: ١/ ٢٥٢.

إماميًا، وكتب كتابه المهمّ (الإنصاف)، وقد مات قبل أن يردّ على (نقض المستثبت) الذي كتبه شيخُه ردًا على كتابه (المستثبت). ولم يحفظ لنا التاريخ اسم شيخ آخر لابن قِبَة.

ويمكن من خلال متابعة بعض المعلومات المتعلقة بحياة ابن قِبَة التعرّف على مصادر فكره التي تأثر بها، فقد صرّح في بعض كتبه بأنّه عاشر علماء الزيدية مدة طويلة من الزمن، حيث قال في أجوبته عن شبهات أبي زيد العلويّ الزيدي: «... قيل لهم: قد عاشرناكم الدهر الأطول فما سمعنا بحرف واحد من هذا العلم، وأنتم قوم لا ترون التقية ...»[1]، وممّا لا شك فيه أنّ هذه المعاشرة الطويلة قد تركت أثرها فيه.

ومن جهة أُخرى لا شك في أنّ ابن قِبَة قد تأثر بمجموعة من متكلمي الإمامية وعلمائهم بعد انتقاله إلى مذهبهم، وقد كانت لديه ارتباطات بعلماء الريّ التي كان يقطنها، وقم القريبة من الريّ، ولكن ليس بأيدينا تفاصيل كثيرة حول أسماء المتكلمين والعلماء الإماميين الذين ارتبط بهم في هاتين المدينتين، ونوع الارتباط بهم سوى أنّه كان لديه تلميذ قمّي، وهو ابن بُطّة القميّ كما سيأتي.

أمّا في بغداد فلمّا كان ابن قِبَة يحمل روحًا ونَفَسًا عقليين، أمكننا أن نتلمّس ارتباطه بمتكلمي بغداد من الإمامية الذين كانوا يعتمدون على الأسلوب العقلي أيضًا، وهم بالتحديد العَلَمان الكبيران (أبو سهل وأبو محمّد) النوبختيان، ويمكن ملاحظة هذا الارتباط والتأثر من خلال عدّة أُمور:

---

(١) كمال الدين: ١٢٣.

أولًا: تأثر ابن قِبَة بكتاب (التنبيه) لأبي سهل النوبختيّ، فالقيام بمقارنة بسيطة بين ما جاء في النصوص المتبقية من كتب ابن قِبَة والنصّ المتبقي من كتاب (التنبيه) لأبي سهل يدلّ بوضوح على مدى تأثر ابن قِبَة بأفكار أبي سهل.[١]

ثانيًا: لقد كان أبو الحسين السوسنجرديّ الذي نقل المناقضات والردود بين ابن قِبَة والبلخيّ من غلمان أبي سهل النوبختيّ[٢]، وقد كان السوسنجرديّ من علماء الشيعة وعارفًا بمدرسة أبي سهل، وله كتاب في الإمامة[٣]، فيمكن أن يكون وسيلة ممتازة لاطلاع ابن قِبَة على أفكار أبي سهل والتأثر به.

ثالثًا: يوجد في فهرس كتب أبي محمّد النوبختيّ كتابان، هما أجوبة الأخير عن أسئلة وجهها إليه ابن قِبَة، وقد أشار النجاشيّ إلى هذين الكتابين، فقال في ترجمته للنوبختيّ: «جواباته لأبي جعفر بن قِبَة رحمه الله، جوابات أُخر لأبي جعفر أيضًا»[٤]، وهذا يدلّ على وجود ارتباط وثيق ومراسلات متعددة بين ابن قِبَة

---

(١) ينظر: تطور: ١٩١-١٩٢، ١٩٤، ١٩٥، مكتب: ٢٣٠،٢٢٩،٢٢٦.

(٢) ينظر: الفهرست للشيخ الطوسيّ: ٢٠٨.

(٣) ينظر: الفهرست للشيخ الطوسيّ: ٢٠٨.

(٤) رجال النجاشيّ: ٦٣.

وقد ذكر بعض المؤلّفين أنّ ابن قِبَة عندما كان معتزليًا وجَّه إشكالات على نظرية الإمامة عند الشيعة، فقام أبو محمّد النوبختيّ بالردّ عليه. (ينظر: تطور: ١٦١)، ولا نعلم من أين فهم هذا المؤلّف كلّ هذه الأُمور من عبارة النجاشيّ التي نقلناها أعلاه - بخاصّة أنّه لا يوجد أي نصّ آخر غير نصّ النجاشيّ أشار إلى هذه الجوابات-، فإنّه لا دلالة فيها على زمان هذه الأجوبة، ولا على موضوعها! وإنما كلّ ما يُفهم منها أنّها مجموعة أسئلة وجهها ابن قِبَة للنوبختيّ فأجابه عنها، لا غير.

في الريّ وأبي محمّد النوبختيّ في بغداد، ممّا يعني أنّ الأخير يمثل أحد مصادر فكر ابن قِبَة.

٦. تلاميذه ومَن ترك أثره فيه:

ليست لدينا أي معلومات حول تلاميذ ابن قِبَة من المتكلمين، ولكن بما أنّه كان ممّن سمع الحديث ونقله قد ترك لنا التاريخ اسم واحد من تلاميذه من أصحاب الحديث والفهارس، وهو أبو جعفر محمّد بن جعفر بن بُطّة - بضم الباء وتشديد الطاء[١] - المؤدب القميّ.[٢]

ذكره النجاشيّ قائلًا: «محمّد بن جعفر بن أحمد بن بُطّة المؤدب، أبو جعفر القميّ، كان كبير المنزلة بقم، كثير الأدب والفضل والعلم، يتساهل في الحديث، ويعلق الأسانيد بالإجازات، ... له كتب، منها: كتاب (الواحد)، كتاب (الاثنين)، كتاب (الثلاثة)، كتاب (الأربعة)، كتاب (الخمسة)، كتاب (الستة)، كتاب (السبعة)، كتاب (الثمانية)، كتاب (التسعة)، كتاب (العشرة فصاعدًا)، كتاب (العشرين فصاعدًا)، كتاب (الثلاثين فصاعدًا)، كتاب (الأربعين فصاعدًا)، كتاب (قرب الإسناد)، كتاب (تفسير أسماء الله تعالى وما يدعى به)»[٣].

وقد ذكر المحقّق السيّد الأمين تلميذًا آخر لابن قِبَة نقل عنه الحديث، وهو

---

(١) إيضاح الاشتباه: ٢٦٤.

(٢) رجال النجاشيّ: ٣٧٥. وقد غفل مؤلّف كتاب فهارس الشيعة - عند ترجمته لابن بُطّة وتعداده لأساتذته - عن ذكر ابن قِبَة في ضمن أساتذة ابن بُطّة (ينظر: فهارس الشيعة: ٢/ ٧).

(٣) رجال النجاشيّ: ٣٧٢-٣٧٣، وينظر: خلاصة الأقوال: ٢٦٤.

الحسن بن حمزة العلويّ الطبريّ المشهور بمرعش[١]، وأشار إلى أنّه روى الحديث عن ابن قِبَة[٢]، ولكنه لم يشر إلى المصدر الذي أخذ منه هذه المعلومة، ويبدو أنّه توهُّمٌ ناشئ من رواية الحسن هذا عن ابن بُطّة[٣] الذي يروي بدوره عن ابن قِبَة[٤]، فتصوّر أنّ الحسن يروي مباشرة عن ابن قِبَة، بينما الصحيح أنّ الحسن يروي عنه بواسطة ابن بُطّة، لا مباشرة.

وممّا لا غبار عليه إنّ ابن قِبَة ترك أثرًا كبيرًا في الفكر الإمامي، لا يقف تأثيره عند مدينة قم فحسب، بل تجاوزها إلى بغداد، فقد نقل الشيخ الصدوق (ت٣٨١) عنه مطالب كثيرة في كتابه كمال الدين[٥]، وحفظ بذلك لنا معظم ما تبقى من آثار ابن قِبَة، ولولا جهود الشيخ الصدوق لاندرس ما تبقى من تلك الآثار.

وأبدى الشريف المرتضى (ت٤٣٦هـ) انبهارًا خاصًا بابن قِبَة، وبخاصّة كتابه (الإنصاف)، فقد نقل منه في (الشافي) نصوصًا بصورة حرفية، فيما اكتفى في حالات أُخرى بنقل مضمون كلامه[٦]، كما قام بالدفاع عنه في مقابل ما أورده

---

(١) **الحسن بن حمزة العلويّ**: هو من أجلاء الشيعة الإمامية وفقهائها، كان فاضلًا أديبًا، عارفًا فقيهًا، زاهدًا ورعًا، كثير المحاسن، قدم بغداد ولقيه شيوخها في سنة ست وخمسين وثلاثمائة، ومات في سنة ثمانٍ وخمسين وثلاثمائة. له كتب منها: كتاب (المبسوط في عمل يوم وليلة)، كتاب (الأشفية في معاني الغيبة). (ينظر: رجال النجاشيّ: ٦٤، الفهرست للشيخ الطوسيّ: ١٠٤)

(٢) ينظر: أعيان الشيعة: ٩/ ٣٨٠.

(٣) ينظر: رجال النجاشيّ: ٣٧٣.

(٤) ينظر: تطور: ١٨٢ الهامش٤، مكتب: ٢١٧ الهامش١.

(٥) ينظر: كمال الدين: ٥١-٦٠، ٦٠-٦٣، ٩٤-١٢٦.

(٦) ينظر: الشافي: ٢/ ٦٥-٩٢، ١٢٦-١٢٨.

عليه القاضي عبد الجبار[١]. وقد نقلنا سابقًا عبارة المرتضى في كتابه (جوابات المسائل الطرابلسية الأولى) - عند نقلنا آراء العلماء في ابن قِبَة - التي دلّت على مدى منزلة ابن قِبَة وتأثيره.

كما تقدم في عبارة ابن أبي الحديد (ت٦٥٦هـ) أنّه وصف كتاب (الإنصاف) لابن قِبَة بأنّه مشهور، وذلك بعد ثلاثة قرون تقريبًا من وفاة الأخير، وهو يدلّ على مقدار التأثير الذي تركه في الأوساط العلمية.

وقد أثارت قوة فكر ابن قِبَة حفيظة الكثيرين ممّن خالفوه في العقيدة، ومن الذين وجّه إلى مذاهبهم انتقادات لاذعة اضطرتهم إلى تجريد القلم للدفاع عن عقائدهم ومذاهبهم.

فمِن أوائل الذين قاموا بالردّ على فكر ابن قِبَة أبو القاسم البلخيّ المعتزليّ الذي كتب (المسترشد) ردًا على كتاب (الإنصاف)، و(نَقْض المستثبت) ردًا على (المستثبت) كما تقدم عن النجاشيّ.

كما قام القاضي عبد الجبار المعتزليّ في كتابه الكبير (المغني) بنقض أفكار ابن قِبَة من دون أن يُشير إلى اسمه أو كتابه، وقد نبّه السيّد المرتضى من خلال نقده للمغني على أنّ المشار إليه في كلام القاضي هو ابن قِبَة.[٢]

كما أثارت كتب ابن قِبَة حفيظة بعض علماء الزيدية، فكتبوا ردودًا عليه، منهم أبو الحسين الهارونيّ، الذي كتب كتابًا سمّاه (التوفيق)، نقض فيه أحد كتب ابن قِبَة،

---

(١) ينظر: الشافي: ٢/ ٣٢٣-٣٢٥.

(٢) ينظر: الشافي: ٢/ ٣٢٣.

حيث قال عند إشكاله على عقيدة الإمامية في الغيبة: «وهذا كلام قد استقصيناه في كتابنا المسمّى كتاب (التوفيق) الذي نقضنا به كتاب أبي جعفر بن قِبَة»[١].

وهذا كلّه يدلّ على مدى سعة فكر ابن قِبَة، وقدرته الفائقة على نقد مختلف المذاهب الكلامية، ممّا اضطر الآخرين إلى كتابة الردود عليه.

٧. مؤلّفاته:

ترك لنا ابن قِبَة كتبًا كثيرة تدور بصورة عامّة حول الإمامة، ويتركز بعضها في الردّ على بعض المذاهب والشخصيات الكلامية المهمّة، وهذه الكتب كالتالي:

١. **الإنصاف في الإمامة**[٢]: وهو أهم كتبه وأشهرها على الإطلاق، وهو الكتاب الذي نحاول تجميع ما تبقى من فصوله وأجزائه، وسوف يأتي الحديث عنه مفصلًا في المقدّمة المخصّصة له إن شاء الله تعالى.

٢. **التعريف في مذهب الإمامية، وفساد مذهب الزيدية**: هكذا سمّاه ابن شهر آشوب[٣]، فيكون اسم الكتاب هو (التعريف)، وأمّا ما جاء بعده فهو تبيين لعنوان الكتاب، وسمّاه الشيخ الطوسيّ بـ(التعريف على الزيدية)[٤]، والظاهر

---

(١) ورد هذا النصّ في كتاب (متون وپژوهش هاي تاريخي: ٣٣٢) موضحًا صاحبه فيه أنّ هذا النصّ جاء في قسم الزيادات من كتاب (الإفادة في الفقه) لأبي القاسم الحسين بن الحسن الهوسميّ (أحد علماء الزيدية)، وتحتوي هذه الزيادات على أجوبة الهارونيّ عن بعض الأسئلة الموجهة إليه. (وينظر: الشافي لعبد الله بن حمزة: ١/ ١٣٢، مؤلّفات الزيدية: ٣/ ١٢٥).

(٢) ينظر: الفهرست لابن النديم: ٢٢٥، رجال النجاشيّ: ٣٧٥، الفهرست للشيخ الطوسيّ: ٢٠٧، معالم العلماء: ١٣٠ .

(٣) ينظر: معالم العلماء: ١٣٠.

(٤) ينظر: الفهرست للشيخ الطوسيّ: ٢٠٧.

أنّه سقطت منه كلمتا: (في الردّ)، فيكون اسم الكتاب (التعريف في الردّ على الزيدية)، وربما هو كتاب (الردّ على الزيدية) نفسه الذي ذكره النجاشيّ في فهرس كتب ابن قِبَة[١]، كما يبدو أنّ هذا الكتاب هو الذي دعى أبا الحسين الهارونيّ -الزيدي المذهب- إلى كتابه (ردّ على ابن قِبَة)[٢] كما تقدم، ولكن يالأسف لم يصل إلينا شيء من هذا الكتاب.

٣. **الردّ على أبي علي الجبائيّ**: لم يذكر هذا الكتاب سوى النجاشيّ، ولكن لاضير في ذلك؛ لأنّ فهرس كتب ابن قِبَة الذي ينقله النجاشيّ أدق من الفهارس التي أعدّها الآخرون لكتبه؛ فالظاهر أنّ النجاشيّ يأخذ معلوماته من فهرس ابن بُطّة الذي تقدّم أنّه تلميذ لابن قِبَة؛ فيكون أدقّ في ذكره لكتب أُستاذه، فقد جاء في رجال النجاشيّ عند ترجمة ابن قِبَة ما يلي: «... وأخذ عنه ابن بُطّة، وذكره في فهرسته الذي يذكر فيه من سمع منه، فقال: وسمعتُ من محمّد بن عبد الرحمن ابن قِبَة، له كتاب الإنصاف في الإمامة ... كتاب الردّ على أبي علي الجبائيّ »[٣].

فإن أصرّ أحد على أنّ عبارة: «له كتاب الإنصاف في الإمامة»، هي من كلام النجاشيّ لا ابن بُطّة فنقول: إنّ هذا مجرد احتمال؛ لأنّ الظاهر أنّها تكملة لكلام

---

(١) ينظر: رجال النجاشيّ: ٣٧٥، ويحتمل أيضًا أن يكون ما ذكره النجاشيّ إشارة إلى كتاب: (نقض كتاب الاشهاد) الآتي، الذي يدور موضوعه أيضًا حول ردّ الزيدية. (ينظر: تطور: ١٨٧ الهامش١، مكتب: ٢٢١ الهامش٥).

(٢) ينظر: مؤلّفات الزيدية: ٣/ ١٢٥.

(٣) رجال النجاشيّ: ٣٧٥. ولم يترك مؤلّف كتاب (فهارس الشيعة) الذي قام بإعادة تجميع فهرس ابن بُطّة أي إشارة إلى ابن قِبَة في ضمن فهرس ابن بُطّة (ينظر: فهارس الشيعة: ٢/ ٢- ١٧٢)، مع أنّ عبارة النجاشيّ الأخيرة صريحة في أنّ ابن بُطّة قد ذكر ابنَ قِبَة في فهرسه.

ابن بُطّة الذي قال: «وسمعتُ من محمّد ...». ومع فرض أنّ العبارة للنجاشيّ فمن الظن القريب إلى اليقين أنّه قام بتلخيص كلام ابن بُطّة؛ إذ ما المسوغ أن يقوم بترك فهرس تلميذ مباشر لابن قِبَة، ويراجع فهارس الآخرين؟!

وأبو علي الجبائيّ (ت٣٠٣هـ) من كبار متكلمي المعتزلة في البصرة، وقد كانت له آراء كلامية متعددة اشتهرت ونقلت في مختلف كتب المتكلمين، ولا يدلّ عنوان الكتاب -الذي لم يصل منه إلينا شيء يذكر- على نقطة الخلاف بين ابن قِبَة والجبائيّ التي أكد عليها ابن قِبَة في هذا الردّ، ويحتمل أن تكون الإمامة أحد الأبحاث المهمّة المطروحة في هذا الكتاب؛ إذ إنّ أغلب كتب ابن قِبَة قد اتخذت طابع البحث عن الإمامة.

٤. **المسألة المفردة في الإمامة**: وقد تفرد بذكره النجاشيّ أيضًا[١]، ولكن ابن النديم أشار إلى كتاب لابن قِبَة سمّاه (كتاب الإمامة)[٢]، وربما يكون هو هذا الكتاب نفسه، ولا نعلم بالدقة هل بقي شيء من هذا الكتاب أو أنّه ضاع كباقي الكتب الكثيرة التي ضاعت ولم يبقَ إلّا اسمها.

وقد احتمل السيّد المدرسيّ أن يكون هذا الكتاب هو ما نقله الشيخ الصدوق نفسه في (كمال الدين)[٣]، حيث ذكر أنّ أحد الإمامية أرسل كتابًا إلى ابن قِبَة يحتوي على مجموعة من الأسئلة والإشكالات، فأجاب ابن قِبَة عنها، وقد نقل الشيخ الصدوق تلك الأسئلة التي عرضت إشكالات المعتزلة على الغيبة

---

(١) ينظر: رجال النجاشيّ: ٣٧٥.

(٢) ينظر: الفهرست: ٢٢٥.

(٣) ينظر: تطور: ١٨٨، مكتب: ٢٢٣.

والإمامة وإجابات ابن قِبَة عنها.[١]

فعلى أي حال أنّ التطابق بين كتاب (المسألة المفردة) وما نقله الصدوق من أجوبة المسائل لا يعدو أن يكون مجرد احتمال لا توجد أي قرينة عليه، كما لم يذكر السيّد المدرسيّ نفسه أي قرينة على ذلك. وقد نقل المدرسيّ نصّ تلك المسائل في آخر كتابه[٢] وسمّاها (مسألة في الإمامة) لا (المسألة المفردة في الإمامة)؛ وهو يدلّ على عدم اقتناعه شخصيًا بالتطابق بينهما.

٥. **المستثبت في الإمامة**: سمّاه كلّ من النجاشيّ والطوسيّ وابن شهر آشوب بـ(المستثبت)[٣]، ولكن سُمّي في القصة التي نقلها النجاشيّ حول حمل السوسنجرديّ للردود بين ابن قِبَة والبلخيّ بـ(المستثبت في الإمامة)[٤].

وعلى أي حال لا يوجد هناك كبير فرق بين التسميتين، بخاصّة وأننا نعلم أنّ موضوع الكتاب يدور حول الإمامة؛ وذلك لأنّه في الحقيقة ردٌّ لابن قِبَة على كتاب (المسترشد في الإمامة) الذي كتبه أبو القاسم البلخيّ ردًا على كتاب (الإنصاف في الإمامة)، وقد كتب البلخيّ ردًا آخر على (المستثبت) سمّاه (نقض المستثبت)، ولم يمهل الأجلُ ابنَ قِبَة لكتابة ردّ على الردّ الأخير. وكتاب (المستثبت) لم يكتب له البقاء أيضًا، وضاع فيما ضاع من التراث.

---

(١) ينظر: كمال الدين: ٦٠-٦٣، وهذه الأسئلة والأجوبة هي ما نشرناه في هذه المجموعة تحت عنوان: (أجوبة مسائل بعض الإمامية).

(٢) ينظر: تطور: ٢٠٦، مكتب: ٢٤٣.

(٣) ينظر: رجال النجاشيّ: ٣٧٥، الفهرست للشيخ الطوسيّ: ٢٠٧، معالم العلماء: ١٣٠.

(٤) ينظر: رجال النجاشيّ: ٣٧٥.

وإلى هنا ينتهي الفهرس الذي أعدّه الشيخان النجاشيّ والطوسيّ لكتب ابن قِبَة.

٦. **نقض كتاب الاشهاد**[١]: سوف يأتي الحديث عنه في المقدّمة المخصّصة له.

٧. **النقض على أبي الحسن علي بن أحمد بن بشّار**: سوف يأتي الحديث عنه أيضًا في المقدّمة المخصّصة له.

كتب أُخرى محتملة:

بقي أن نُشير إلى وجود كتابين آخرين نحتمل أن يكونا لابن قِبَة، هما:

١. **الأجوبة التي نقلها الصدوق لابن قِبَة عن أسئلة لبعض الإمامية**[٢]: ولم يتضح هل إنّها جزء من أحد الكتب المتقدّمة أعلاه أو لا، خصوصًا أنّه لم يشر أحد من الذين ذكروا مؤلّفات ابن قِبَة إلى وجود أجوبة عن مسائل قام بالإجابة عنها.

وقد تقدّمت الإشارة إلى احتمال السيّد المدرسيّ أن يكون هذا النصّ هو كتاب: (المسألة المفردة في الإمامة)، ولم نعثر هناك على أي قرينة تؤيد هذا الاحتمال، فعلى أي حال إن كانت هذه الأجوبة قسمًا من الكتب المتقدّمة فبها ونعمت، وإلّا فيمكن عدّها كتابًا آخر يضاف إلى فهرس كتب ابن قِبَة، ولنسمه (أجوبة مسائل بعض الإمامية).

٢. **الردّ على الإسماعيلية**: قال المؤيد بالله أحمد بن الحسين الهارونيّ في مقدّمة كتابه: (إثبات نبوة النبي)- بعد نقله بعض عقائد الإسماعيلية الباطلة-: «... ويقولون: معنى قيام القيامة هو قيام محمّد بن إسماعيل بن جعفر

(١) ينظر: كمال الدين: ٩٤، معالم العلماء: ١٣١

(٢) ينظر: كمال الدين: ٦٠-٦٣.

وخروجه، ولولا أنّه ليس غرضنا في كتابنا هذا وصف أقوالهم ونشر فضائحهم وبسط مقابحهم من فساد عقائدهم ومساوئ دفائنهم ممّا بيّنه شيوخنا رحمهم الله من الأشراف والعلماء في كتبهم المصنّفة في هتك أستارهم وإذاعة أسرارهم نحو أبي زيد عيسى بن محمّد العلويّ الحسينيّ، وأبي جعفر بن قِبَة الرازيّ، وأبي عبد الله درام الكوفيّ، وأبي أحمد بن عبدك الجرجانيّ، وغيرهم رحمة الله عليهم ...»[1].

ظاهر هذا الكلام أنّ لابن قِبَة كتابًا رَدّ فيه على الإسماعيلية، ولكن لم نشاهد في فهرس كتب ابن قِبَة كتابًا كهذا، وإن شاهدنا وجود ردّ مقتضب على الإسماعيلية في ضمن كتاب (نقض كتاب الاشهاد)[2]، ويمكن أن يكون كلام الهارونيّ ناظرًا إلى وجود ردّ لابن قِبَة في ضمن بعض كتبه التي لم تصلنا[3]، فعلى أي حال إن صح هذا الاحتمال فهو، وإلّا فإنّ كتابًا آخر يُضاف إلى كُتب ابن قِبَة يتناول موضوع الردّ على الإسماعيلية.

٨. آراؤه الكلامية:

نرى من المهم في هذه الدراسة الخاصّة بحياة العالم المتكلم ابن قِبَة الرازيّ أن نستعرض مجموعة من آرائه الكلامية بصورة إجمالية:

أولًا: المعرفة:

يرى ابن قِبَة أنّ المعارف الدينية مثل: (وجوب وجود الإمام بعد النبي ﷺ)،

---

(١) إثبات نبوة النبيّ ﷺ: ١٢-١٣.

(٢) ينظر: كمال الدين: ١٠٢.

(٣) ينظر: مكتب: ٢٢٤ الهامش ١، ولا توجد هذه المعلومة في (تطور).

هو من المعارف المأخوذة من الشرع، أي أنّ العقل لا يستقل بالوصول إلى هذه النتيجة، وإنّما الشرع هو الذي يُعلمه بأنّ تعيين الإمام واجب، فيقوم العقل بعد ذلك بصياغة الأدلة للتوصل إلى هذه النتيجة. فقد قال ابن قِبَة في (أجوبة مسائل بعض الإمامية): «... أمّا قولك - أيّدك الله - حاكيًا عن المعتزلة: إنّها زعمت أنّ الإمامية تزعم أنّ النصّ على الإمام واجب في العقل فهذا يحتمل أمرين:

إن كانوا يُريدون أنّه واجب في العقل قبل مجيء الرسل عليهم السلام وشرع الشرايع فهذا خطأ.

وإن أرادوا أنّ العقول دلّت على أنّه لابدّ من إمام بعد الأنبياء عليهم السلام فقد علموا ذلك بالأدلة القطعية، وعلموه أيضًا بالخبر الذي ينقلونه عمّن يقولون بإمامته»[1].

وهذه النظرية قد اتفقت عليها الإمامية في القرن الثالث والرابع الهجريين كما يبدو، فقد ذكر الشيخ المفيد ذلك حيث قال: «قولٌ في أنّ العقل لا ينفك عن سمع، وأنّ التكليف لا يصح إلّا بالرسل عليهم السلام: واتفقت الإمامية على أنّ العقل محتاج في علمه ونتائجه إلى السمع، وأنّه غير منفك عن سمع ينبه العاقل على كيفية الاستدلال، وأنّه لا بدّ في أول التكليف وابتدائه في العالم من رسول»[2].

ولكن يبدو أنّه كان هناك خلاف بين أصحاب الأئمة حول هذه المسألة، فقد روي عن هشام بن سالم أنّه قال: «حضرتُ محمّدَ بن النعمان الأحول، فقام إليه رجل، فقال له: بمَ عرفت ربّك؟ قال: بتوفيقه وإرشاده وتعريفه وهدايته، قال: فخرجتُ من عنده، فلقيتُ هشامَ بن الحكم، فقلتُ له: ما أقول لمن يسألني

(١) كمال الدين: ٦٠.

(٢) أوائل المقالات: ٤٤.

فيقول لي: بمَ عرفت ربّك؟ فقال: إن سأل سائل فقال: بمَ عرفت ربّك؟ قلتُ: عرفتُ الله جلّ جلاله بنفسي؛ لأنّها أقرب الأشياء إليّ؛ وذلك أني أجدها أبعاضًا مجتمعة وأجزاء مؤتلفة، ظاهرة التركيب، متبيّنة الصنعة ...»[١].

ثانيًا: علم الأئمةعليهم السلام بالغيب:

ذهب ابن قِبَة إلى إنكار علم الأئمةعليهم السلام بالغيب، وعدّ نسبته إليهم كفرًا، حيث أشار إلى ذلك في عدّة مواضع من كتابه (نقض كتاب الاشهاد) فقال: «ومَن ينحل للأئمة علم الغيب فهذا كفر بالله، وخروج عن الإسلام عندنا»[٢]، وقال أيضًا: «... والإمام أيضًا لم يقف على كلّ هذه التخاليط التي رويت؛ لأنّه لا يعلم الغيب»[٣]، وقال في مكان آخر: «فيُقال لصاحب الكتاب: لقد أكثرتَ في ذكر علم الغيب، والغيب لا يعلمه إلّا الله، وما ادّعاه لبشر إلّا مشرك كافر»[٤].

وقد أيّده في هذا الكلام بعض علماء الإمامية، فقد قال الطبرسيّ (ت٥٤٨هـ) في ردّه على الذي ادّعى أنّ الإمامية يقولون بعلم أئمتهم بالغيب: «وأقول: إنّ هذا القول ظلم منه لهؤلاء القوم، فإنا لا نعلم أحدًا منهم، بل أحدًا من أهل الإسلام، يصف أحدًا من الناس بعلم الغيب، ومن وصف مخلوقًا بذلك فقد فارق الدين، والشيعةُ الإمامية براء من هذا القول، فمن نسبهم إلى ذلك فالله فيما بينه وبينهم»[٥].

---

(١) التوحيد للشيخ الصدوق: ٢٨٢.

(٢) كمال الدين: ١٠٦.

(٣) كمال الدين: ١١٠.

(٤) كمال الدين: ١١٦.

(٥) مجمع البيان: ٣/ ٤٤٧.

ولكن هذا لا يعني أنّ الإمامية ينكرون نسبة علم الغيب إلى الأئمة بنحو مطلق، وإنّما ينكرون أن يعلموا الغيب بعلم غير مستفاد، أي بعلم استقلالي لم يؤخذ من جهة من الجهات، وإنّما اقتضته ذاتهم بالاستقلال.

قال الشيخ المفيد: «فأمّا إطلاق القول عليهم بأنّهم يعلمون الغيب فهو منكَر بيّن الفساد؛ لأنّ الوصف بذلك إنّما يستحقه مَن عَلِمَ الأشياء بنفسه لا بعلم مستفاد»[١].

وقال ابن ميثم البحرانيّ: «المراد بعلم الغيب هو العلم الذي لا يكون مستفادًا عن سبب يفيده، وذلك إنّما يصدق في حق الله تعالى؛ إذ كلّ علم لذي علم عداه فهو مستفاد من جوده، إمّا بواسطة أو بغير واسطة، فلا يكون علمَ غيب، وإن كان اطلاعًا على أمر غيبي»[٢].

وقد أيّد الطبرسيّ هذا التعريف حيث قال في موضع آخر من تفسيره: «ولا نعلم أحدًا منهم [أي الإمامية] استجاز الوصف بعلم الغيب لأحد من الخلق، فإنّما يستحق الوصف بذلك من يعلم جميع المعلومات، لا بعلم مستفاد»[٣].

إذن تعريفهم لعلم الغيب يحتوي على هذه النقطة، وهي أنّه عِلم غير مستفاد، أمّا لو عَلم شخصٌ بالغيب بعلم مستفاد – مثل أن يأخذه من رسول الله ﷺ الذي أخذه بدوره من الله تعالى – فلا إشكال في ذلك. وقد صرّح ابن قِبَة بوجود علم الغيب المستفاد عند الأئمة، فقال في موضع آخر من (نقض كتاب الاشهاد): «... فعلمنا أنّ أسلافنا لم يعلموا الغيب، وأنّ الأئمة أعلموهم ذلك بخبر الرسول»[٤].

---

(١) أوائل المقالات: ٦٧.

(٢) شرح نهج البلاغة: ١/ ٨٤.

(٣) مجمع البيان: ٥/ ٣٥٢.

(٤) كمال الدين: ١١٣.

←

إذن لا تصح نسبة علم الغيب إلى الأئمة عليهم السلام بصورة مطلقة - كما صرّح بذلك الشيخ المفيد- فإنّه ينصرف إلى العلم الاستقلالي غير المستفاد، وأمّا تقييد تلك النسبة بأنّه مستفاد من رسول الله صلى الله عليه وآله فلا مانع منه، وأمّا العلم غير المستفاد فهو من مختصات الله تعالى ولا يشاركه فيه أحد غيره، قال أمير المؤمنين عليه السلام عند وصفه لعلمه تعالى: «العالم بلا اكتساب، ولا ازدياد، ولا علم مستفاد»[1].

ثالثًا: صفات الإمام:

ذكر ابن قِبَة في كتبه عدّة صفات للإمام، يمكن من خلالها التعرف على رأيه ورأي متكلمي الإمامية في عصره حول الأئمة، فمن هذه الصفات:

١. **العلم**: ذكر ابن قِبَة أنّه يجب عقلًا أن يكون الإمام جامعًا لعلم الدين كلّه؛ حتى يمكن التمسك به والرجوع إليه في المواطن التي تختلف فيها الأُمة، وتتنازع فيها من تأويل الكتاب والسنة، فلو لم يمتلك هذا العلم لم يؤمن أن يختلط عليه الناسخ والمنسوخ والمحكم والمتشابه، فيتساوى الإمام والمأموم[2]. وهذا الرأي موجود عند أصحاب الأئمة مثل منصور بن حازم[3]، وأمّا عدّ

→

وقد أشار السيّد المدرسيّ فقط إلى عبارات ابن قِبَة الدالة على نفي علم الغيب، ولم يُشر إلى العبارة الأخيرة (ينظر: تطور: ١٩٢ - ١٩٣، مكتب: ٢٢٧)، الأمر الذي يوهم بأنّ ابن قِبَة ينفي علم الغيب بصورة مطلقة عن الأئمة، بل صرّح السيّد المدرسيّ في كتابه الآخر: (مقدمه اي بر فقه شيعه: ٣٣) بأنّ ابن قِبَة يؤمن بنفي علم الغيب عن الأئمة عليهم السلام، وهي نسبة غير صحيحة.

(١) نهج البلاغة: ٢/ ١٩٤ الخطبة ٢١٣.

(٢) ينظر: كمال الدين: ٩٤-٩٥.

(٣) ينظر: الكافي: ١/ ١٦٨ ح٢.

الإمام مرجعًا لاختلاف الناس فهو موجود عند هشام بن الحكم.[١]

ويزيد ابن قِبَة أنّه ينبغي على الإمام أن لا يستعمل القياس والاجتهاد في الفرائض السمعية[٢]، وهذا أمر مسلم في فكر أئمة أهل البيت عليهم السلام.

لقد اهتمّ ابن قِبَة بصفة العلم في الإمام، وعدّها في كثير من الأحيان ملاكًا أساسيًا لتمييز الإمام الحقيقي من الزائف[٣]، فالعلم عنده من الأُمور الأساسية والمهمة جدًا التي لا ينبغي على الإمام أن يكون فاقدًا لها ليقوم بتعليم الناس ما جهلوا.[٤] وقد استدل على بطلان إمامة عبد الله الأفطح بسبب جهله نصاب الدراهم في الزكاة.[٥]

٢. **العصمة من السهو والغلط**: ينبغي أن يكون الإمام معصومًا، فلا يسهو ولايغلط[٦]؛ فإنّه لو غلط اختلط عليه الناسخ بالمنسوخ والمحكم بالمتشابه والندب بالحتم إلى غير ذلك، فيتساوى الحجة والمحجوج؛ ولهذا ينبغي أن يكون الإمام معصومًا.[٧] وهذه العصمة التي يطرحها ابن قِبَة هي العصمة في باب العلم، أي العصمة من السهو والغلط في العلم، وليست عصمة من الذنوب الكبيرة والصغيرة، وهذا بالطبع لا يعني نفيه العصمة من الذنوب.

---

(١) ينظر: الكافي: ١/ ١٧١ ح٤.

(٢) ينظر: كمال الدين: ١٠٩، ١١٨، ١٢٠.

(٣) ينظر: كمال الدين: ٩٩، ١٠٤، ١١٣، ١١٥.

(٤) ينظر: كمال الدين: ٦١.

(٥) ينظر: كمال الدين: ١٠٣.

(٦) ينظر: كمال الدين: ٦١ .

(٧) ينظر: كمال الدين: ٩٥.

٣. **النصّ**: ينبغي أن يكون الإمام منصوصًا عليه إمّا من رسول الله ﷺ، وإمّا من الإمام السابق، والدليل على ضرورة وجود النصّ عند ابن قِبَة هو أنّ صفة العصمة التي ينبغي أن يتمتع بها الإمام لا يعلمها إلّا علّام الغيوب، فضلًا عن أنّه ليس في ظاهر خلقة الإمام ما يدلّ عليها، فلابدّ من النصّ عليه.[١]

وقد أصبحت هذه الطريقة للاستدلال على وجوب النصّ هي الطريقة الرئيسة عند باقي المتكلمين من الإمامية[٢]. ويمكن العثور على خيوط لهذا الاستدلال في كلمات أصحاب الأئمة مثل هشام بن الحكم، فقد قال في إحدى مناظراته: «... فبقي الوجه الثالث، وهو أنّه لابدّ لهم من عالم يقيمه الرسول لهم، لا يسهو ولا يغلط ولا يحيف، معصوم من الذنوب، مبرأ من الخطايا ...»[٣]، فكأنّه هنا يحاول إثبات ضرورة نصّ الرسول من خلال صفة العصمة التي لا يطلع عليها عوام الناس.

وعلى أي حال يمكن عدّ كتاب (أجوبة مسائل بعض الإمامية) لابن قِبَة أقدم نصّ كلامي إمامي وصل إلينا، ذكر فيه هذا النوع من الاستدلال على وجوب النصّ.

ولابن قِبَة رأي خاصّ حول ما يُسمّى بالنصّ الجلي، حيث ذهب إلى أنّ النبي ﷺ لم يذكر النصّ الجلي - مثل نصّ حديث الدار، ونصّ التسليم بإمرة المؤمنين - أمام جمع غفير من المسلمين، فهو ليس كنصّ الغدير أو المنزلة (خبر تبوك)

---

(١) ينظر: كمال الدين: ٦١.

(٢) ينظر: الذخيرة للسيّد المرتضى: ٤٣٢، كشف المراد: ٣٦٦.

(٣) كمال الدين: ٣٦٥-٣٦٦.

الذي قاله النبي ﷺ أمام أعدادٍ كبيرة من المسلمين، ونقله الكثيرون بالتواتر. وقد أشار الشريف المرتضى إلى رأي ابن قِبَة حول هذا الموضوع بقوله: «قلنا: ما نشطنا لنقض أُصولنا ولا للانسلاخ عن مذاهبنا، وإنّما لم تفهموا عنّا ما النصّ الجلي الصريح الذي تنفرد الإمامية خاصّة به، فقد عرف أنّ أبا جعفر بن قِبَة الرازيّ رحمه الله كان يذهب فيه إلى أنّ النبي ﷺ لم يقله بمشهد من جميع كلّ من سمع منه خبر الغدير وخبر تبوك، وأنّه رحمه الله قال: غير ممتنع أن يكون عليه السلام نصّ بهذا الضرب من النصّ بين يدي جماعة من أصحابه يصح نقلها، ويجب العلم بخبرها، وإن كانت طائفة من الأُمة منكرة لهذا النصّ والعدول[1] عن روايته، وإن كان البعض الآخر منها قد رواه ونقله لهذا الاختصاص الذي ذكره؛ لأنّه لم يجر في الأصل مجرى تلك الأخبار الظاهرة الفاشية كخبر الغدير وتبوك. وعلى هذه الطريقة التي اختارها أبو جعفر رحمه الله معلوم ضرورة الفرق بين النصّ الجلي وبين نقل القرآن ... على أنّ نقل النصّ الجلي على طريقة أبي جعفر رحمه الله قد قطع العذر، وأثلج الصدر، وأوجب العلم، وأزال الشك؛ لتواتر الشيعة الإمامية به ...، فأمّا من لم يسلك طريقة أبي جعفر رحمه الله من أصحابنا، وقال: إنّ النصّ الجلي وقع بمحضر من جميع من سمع ...»[2].

إنّ تأكيد الشريف المرتضى على أنّ هذه النظرية هي طريقة ابن قِبَة يدلّ على أنّها نظرية خاصّة بابن قِبَة، وقد مال إليها المرتضى في هذا النصّ وفي بعض كتبه الأُخرى[3]، كما تأثر بها علماء آخرون من الإمامية.[4]

---

(١) يبدو أنّ هناك سقطًا بعد كلمة (النصّ) في نسختنا التي اعتمدنا عليها.

(٢) جوابات المسائل الطرابلسية الأولى(خ): ٢٠٥-٢٠٦.

(٣) ينظر: الشافي: ٢/ ٦٨.

(٤) ينظر: إعلام الورى: ١/ ٣٢٣، إشارة السبق: ٦٢.

وقد أشار الفخر الرازيّ في آخر كتاب (المحصل) إلى هذه النظرية، فقال: «وأمّا رواة النصّ الجلي فالأذكياء منهم معترفون بأنّه لا يجوز ادّعاء التواتر فيها، حتى أنّ الشريف المرتضى- وهو أجلّ الإمامية قدرًا وأكثرهم علمًا وأعوصهم فكرًا ونظرًا- روى في كتاب (الشافي) عن أبي جعفر بن قِبَة أنّ السامعين لهذا النصّ كانوا قليلين»[١].

ولبحث النصّ الجلي والخفي مجال آخر، وقد تتضح بعض معالم هذا البحث من خلال نصوص كتاب (الإنصاف) التي قمنا بتجميعها، فراجع.

٤. **الأفضلية**: من الصفات المهمّة في الإمام التي يجب أن تتحقّق فيه، وهي على نوعين: أحدهما أن يكون أفضل من الجميع، والآخر أن يكون أفضل من كلّ واحد من الجميع، وعلى كلّ حال لا يكون الأفضل إلّا واحدًا؛ لأنّه لا يمكن أن يكون أفضل من الجميع أو من كلّ واحد منهم ويكون هناك مَن هو أفضل منه.[٢]

وأشار ابن قِبَة في مواضع أُخرى إلى أنّ الإمامة تثبت بظهور الفضل، فقال: «والإمامة -أسعدكم الله- إنّما تصح عندنا بالنصّ، وظهور الفضل، والعلم بالدين»[٣]، كما أشار إلى أنّ الزيدية يشترطون الأفضلية في الإمام أيضًا.[٤]

٥. **العدالة**: يرى ابن قِبَة صفة العدالة في الإمام؛ حتى يتمكن من الحكم بالعدل.[٥]

---

(١) محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين: ١٩١.

(٢) ينظر: كمال الدين: ٩٨.

(٣) ينظر: كمال الدين: ١٠٩، ١١٨.

(٤) ينظر: كمال الدين: ٩٩.

(٥) ينظر: كمال الدين: ٦١.

٦. **الاستقلال بشؤون الإمامة**: من الصفات التي ينبغي أن تتوفر في الإمام هي أن يكون مستقلًا في تدبير شؤون الإمامة، بحيث لا يكون فوقه أحد يَفرض عليه رأيَه[١]، وهذا في الحقيقة أمر مسلم ولا شك فيه؛ إذ معنى الإمامة يستبطن الاستقلال.

٧. **نظرية العلماء البَرَرَة**: نسب السيّد المدرسيّ إلى ابن قِبَة نظرية حول الأئمة، يُستشف منها أنّه يعدّهم أناسًا وعِبادًا اعتياديين، ولا يميزهم من غيرهم سوى أنّهم يمتلكون علمًا كاملًا بالكتاب والسنة، ولهم مقام رفيع عند الله تعالى[٢] بقرينة قوله: «... والإمام أيضًا لم يقف على كلّ هذه التخاليط التي رُويت؛ لأنّه لا يعلم الغيب، وإنّما هو عبد صالح يعلم الكتاب والسنة، ويعلم من أخبار شيعته ما يُنهى إليه»[٣].

ولكن لا يمكن نسبة هذا الرأي إلى ابن قِبَة بالاعتماد على هذا النصّ فقط، وغضّ الطرف عن آراء ابن قِبَة الأُخرى التي تقدّمت، فإنّه مع الأخذ بنظر الاعتبار الصفات المتقدّمة للإمام كالعلم والعصمة والأفضلية، وكذلك العلم بالمغيبات بتعليم من الرسول صلى الله عليه وآله يمكن الجزم بأنّ ابن قِبَة لا ينظر إلى الأئمة نظرة اعتيادية، بل يعدّهم شخصيات متفوقة على باقي البشر من حيث الكمالات الخاصّة التي يمتلكونها، ومن ذلك قوله: «... ثمّ اعلم، أنّ النبي صلى الله عليه وآله لمّا أمرنا بالتمسك بالعترة كان بالعقل والتعارف والسيرة ما يدلّ على أنّه أراد علماءهم دون

---

(١) ينظر: كمال الدين: ١١٨، ١٢٠.

(٢) ينظر: مقدمه اي بر فقه شيعه: ٣٣.

(٣) كمال الدين: ١١٠.

جهالهم، والبَرَرَة الأتقياء دون غيرهم»[١].

٨. إثبات إمامة أمير المؤمنين عليه السلام: استدل ابن قِبَة على إمامته عليه السلام بحديث الغدير، وقد ذكر لذلك تقريرين:

الأول: ذكر المعاني المحتملة للفظ (المولى) مثل المعتق ومالك الطاعة، ثمّ أبطل تلك المعاني وأثبت المعنى الأخير بدليل أنّه لو أراد النبي صلى الله عليه وآله ذلك المعنى لكان مُعمِّيًا ومُحيِّرًا في كلامه، مع أنّ حاله حال بيان لا تعمية.[٢]

الثاني: لقد قدّم النبي صلى الله عليه وآله قبل قوله: «**مَن كنتُ مولاه فهذا عليٌ مولاه**» مقدّمةً، وهي: «**ألستُ أولى بكم من أنفسكم؟**»، ومن الواضح أنّ الولاية المقصودة بهذه المقدّمة تعني الإمامة ووجوب الطاعة، فبقرينة هذه المقدّمة نعلم أنّ مراده من «**مولاه**» في أصل الحديث هو الإمامة أيضًا.[٣]

٩. **تفسير موقف بعض الصحابة**: هناك تساؤل يطرح نفسه دائمًا ويطرحه مخالفو الشيعة كثيرًا، وهو كيف يمكن أن يسمع الصحابة وصية النبي صلى الله عليه وآله بإمامة أمير المؤمنين عليه السلام ثمّ ينكروها ويبايعوا أبا بكر، مع سابقتهم وإيمانهم الذي لا يشك فيه أحد؟! ولأجل هذا التساؤل الذي كان مطروحًا بقوة في عصر ابن قِبَة حاول الأخير أن يعثر على تفسير معقول لذلك، فذكر ثلاثة تفاسير:

الأول: إنّ بعض الصحابة من الذين أحبّوا الحصول على المناصب الرفيعة في الدولة الإسلامية، وكانوا يحملون ضغينة في قلوبهم على أمير المؤمنين عليه السلام

---

(١) كمال الدين: ١٢٠.

(٢) ينظر: المغني: ٢٠/ ق١/ ١٤٥، ١٤٦.

(٣) ينظر: المغني: ٢٠/ ق١/ ١٤٤.

بسبب مَن قتله من أهلهم وأقاربهم قاموا بالتغلب على السلطة، ولمّا كانوا من أهل السابقة ظنّ عامّة الناس والصحابة أنّهم إنّما قاموا بذلك -مع وجود النصوص النبوية في حق أمير المؤمنين عليه السلام - بسبب وجود مسوغ مقنع معلوم عندهم، فلذلك أحسنوا بهم الظنّ، فاتبعوهم اعتمادًا عليهم واقتناعًا منهم بوجود تفسير شرعي لموقفهم ذاك.[1]

الثاني: إنّ أولئك الصحابة عندما سمعوا قول رسول الله صلى الله عليه وآله: «**الأئمة من قريش**» فسّروه بأنّه قد أباح لهم اختيار الخليفة من قريش بصورة مطلقة من دون تخصيص ببني هاشم أو بأمير المؤمنين عليه السلام خاصّة، وأنّ التمسك بهذا الحديث العام أولى من التمسك بالحديث الخاصّ الوارد يوم الغدير وغيره.[2]

الثالث: توهم بعض الصحابة - مع تذكرهم يوم الغدير- أنّه عند وقوع الفتنة والاختلاف يجوز لهم اختيار الخليفة بأنفسهم.[3]

١٠. **الغَيبة**: بما أنّ ابن قِبَة كان قد شهد عصر الغَيبة، وكانت قد ظهرت آنذاك شبهات متعددة حول هذا الموضوع، فقد قام بالدفاع عن الغَيبة وعقيدة المهدي عليه السلام دفاعًا مستميتًا، وبحث عنها بحثًا مفصلًا، شأنه شأن الكثير من علماء الإمامية في ذلك العصر.

فقد قام بنقد إمامة جعفر ابن الإمام علي الهادي عليه السلام من خلال إثبات إمامة

---

(١) ينظر: المغني: ٢٠/ ق١/ ١٤٤.

(٢) ينظر: الشافي: ٢/ ١٢٧.

(٣) ينظر: الشافي: ٢/ ١٢٧.

الإمام الحسن العسكري عليه السلام بالتواتر، وهذا التواتر حجة؛ لأنّه قد نقلته جماعات متباعدة الديار، مختلفة الهمم والآراء، فلا يجوز على مثلهم التواطؤ على الكذب[١]، بينما الناقلون لإمامة جعفر جماعة قليلون يجوز عليهم التواطؤ على الكذب، والتلاقي، والتراسل.[٢]

وقد استدل على وجود الإمام الحجة عليه السلام وإمامته تارة بدليل نقلي تاريخي وهو التواتر، باعتبار أنّ أولياءه ينقلون وجوده وأمره ونهيه، وهم ممّن تجب بهم الحجة[٣]، كما استدل على ذلك تارة أُخرى بدليل عقلي كلامي، وهو أنّه قد ثبتت إمامة الإمام العسكري عليه السلام بالتواتر، وقد ثبت أنّه لابدّ من إمام بعده، ولابدّ من أن يكون من ولده عليه السلام، فلابدّ من وجود ولد قائم للإمام العسكري عليه السلام.[٤]

وقد أشار ابن قِبَة إلى أنّ خبر غَيبة الحجة عليه السلام كان شائعًا وذائعًا بين الشيعة، وأنّ آباءه قد ملؤوا آذان الشيعة بأنّ غَيبته ستتحقّق، وعرّفوهم كيف يعملون عند ذلك[٥]، وأنّ كتب الشيعة التي تحتوي على خبر الغَيبة متوفرة لمَن يريد أن يطلع على ذلك[٦]، وقد تمّ تأليف تلك الكتب قبل الغَيبة، وفيها ما يدلّ على

---

(١) ويمكن الوقوف على هذه الطريقة في الاستدلال - أي تحقّق التواتر بنقل الشيعة في ذلك العصر - عند أبي سهل النوبختيّ. ينظر: كمال الدين: ٨٩.

(٢) ينظر: كمال الدين: ٥٥.

(٣) ينظر: كمال الدين: ٦١.

(٤) ينظر: كمال الدين: ٥٥-٥٦، وينظر: كتاب (التنبيه) لأبي سهل النوبختيّ الذي أورده الشيخ الصدوق في (كمال الدين: ٩٢)، حيث جاء فيه تقرير أدق لهذا الدليل.

(٥) ينظر: كمال الدين: ٥٧.

(٦) ينظر: كمال الدين: ١٠٧.

الخلف بعد العسكري عليه السلام، وأنّه يغيب عن الناس، وأنّ الشيعة ستختلف بعده ويقع الناس في حيرة من أمره.[١]

وهذه شهادة صريحة وبالغة الأهمية من رجل معاصر لبواكير عصر الغَيبة، ومطلع على كتب الإمامية المصنّفة قبل ذلك العصر، فهو يشهد على وجود أحاديث في غَيبة ولد الإمام العسكري عليه السلام، في كتب مؤلّفة قبل ولادته وولادة آبائه عليهم السلام، وبهذا يبطل ما يُدّعى من أنّ هذه الأحاديث قد استُحدثت بعد عصر الغَيبة على يد بعض علماء الإمامية.

وممّا ذكره ابن قِبَة أنّ الحجة عليه السلام لم يستتر عن أتباعه ومسترشديه، وإنّما استتر خوفًا على نفسه من الظالمين.[٢]

وأمّا كيف يمكن التعرّف على الإمام الحجة عليه السلام عند ظهوره فيجيب ابن قِبَة بأمرين:

أحدهما: أنّه يمكن التعرّف عليه عن طريق نقل مَن تجب به الحجّة من أوليائه، والآخر: أنّه يمكن التعرّف عليه عن طريق إظهار المعجز على يديه. والجواب الأخير هو المعتمد عند ابن قِبَة، وإن كان الأول صحيحًا عنده أيضًا.[٣]

فوائد من تراث ابن قِبَة:

يحتوي ما تبقى من تراث ابن قِبَة على فوائد تاريخية، وكلامية، وفقهية،

---

(١) ينظر: كمال الدين: ١١٣.

(٢) ينظر: كمال الدين: ١١١.

(٣) ينظر: كمال الدين: ٦٢.

وأُصولية، كثيرة تعكس شيئًا من أفكاره، والأفكار التي كانت سائدة في عصره، ومن هذه الفوائد ما يأتي:

١. اختلفت الجعفرية (أتباع جعفر ابن الإمام الهادي عليه السلام) في إمامة جعفر؛ هل كانت بعد أخيه محمّد، أو بعد أخيه العسكري عليه السلام، أو بعد أبيه الهادي عليه السلام ؟[١]

٢. إنّ جعفرًا والى فارسَ بن حاتم وزكّاه، مع أنّ الإمام الهادي عليه السلام قد برئ منه.[٢]

٣. إنّ الفطحية رجعوا إلى الإمام موسى بن جعفر عليهما السلام بعد موت عبد الله.[٣]

٤. إنّ كلّ الإمامية رجعوا إلى القول بإمامة الإمام موسى بن جعفر عليهما السلام، إلّا شذوذًا قالوا بإمامة إسماعيل وعبد الله.[٤]

٥. أجمعت الشيعة على أنّ الأخ لا يرث مع الأُم.[٥]

٦. استدل ابن قِبَة بآية التطهير وسورة الإنسان على علوّ منزلة أهل البيت عليهم السلام.[٦]

٧. إنّ قبول الخبر إمّا أن يكون بالتواتر وإمّا أن يكون بوجود خاصّة تدلّ عليه.[٧] والمقصود بالخاصّة هو عبارة عن خصوصية في الراوي تدلّ على صدقه، مثل حديث رسول الله صلى الله عليه وآله في حق أبي ذر: «**ما أظلت الخضراء ولا أقلت الغبراء من**

---

(١) ينظر: كمال الدين: ١٠٧.

(٢) ينظر: كمال الدين: ٥٩.

(٣) ينظر: كمال الدين: ١٠٤.

(٤) ينظر: كمال الدين: ١٠٦.

(٥) ينظر: كمال الدين: ٥٨.

(٦) ينظر: كمال الدين: ٩٥.

(٧) ينظر: كمال الدين: ٦٠.

رجل أصدق لهجة من أبي ذر»[١] الذي يدلّ على صدق أبي ذر فيما يقوله.[٢]

٨. لا يمكن معرفة تأويل القرآن بالاستنباط والاجتهاد الشخصي[٣]، بل لابدّ من وجود مترجم للقرآن.[٤]

٩. ترى الإمامية ضرورة الجهاد ولكن بقدر الطاقة، ولا ترى أن تلقي بأيديها إلى التهلكة، وأن تخرج مع مَن لا يعرف الكتاب والسنة، ولا يحسن أن يسير في الرعية بسيرة العدل. وقد أجاب ابن قِبَة بهذا الكلام على الزيدية الذين عابوا على الإمامية عدم إيمانهم بالجهاد.[٥]

١٠. إنّ علّة موادعة الإمام الحسن عليه السلام لمعاوية هو أنّ الناس خذلوا الإمام، ولم يأمنهم على نفسه، ولم يكن معه من أهل البصائر من يمكنه أن يقاوم بهم معاوية وأصحابه.[٦]

١١. إنّ زيد بن علي عليه السلام لم يُظهِر ما ينكَر ولا ادّعى أنّه إمام، وإنّما دعا إلى الكتاب والرضا من آل محمّد صلى الله عليه وآله، وهذه دعوة حق.[٧]

١٢. قسّم ابن قِبَة الزيدية إلى قسمين: معتزلة ومثبتة.[٨] ويبدو أنّ مقصوده من

---

(١) مسند أحمد بن حنبل: ٢/ ١٧٥، وينظر: المستدرك على الصحيحين: ٣/ ٣٤٢.

(٢) للتفصيل أكثر في هذه الخصوصيات. ينظر: (كمال الدين: ٥٩).

(٣) ينظر: كمال الدين: ٩٩، ١٠٠، ١١٣.

(٤) ينظر: كمال الدين: ١٠٠.

(٥) ينظر: كمال الدين: ١٢٥.

(٦) ينظر: كمال الدين: ١٢٦.

(٧) ينظر: كمال الدين: ١٢٠.

(٨) ينظر: كمال الدين: ١٢٢.

المثبتة هو أنّهم يثبتون الصفات الزائدة على الذات، في مقابل المعتزلة الذين ينفون تلك الصفات. والله أعلم.

١٣. تكرّر من ابن قِبَة في بعض ما وصل إلينا من كتبه مصطلحُ (الإمامية)[١] وهو يدلّ على شيوع هذا المصطلح في ذلك العصر المبكر- عصر الغيبة الصغرى- وانتشاره، واختصاصه بالشيعة الاثني عشرية.

١٤. أشار في ضمن بعض الأبحاث إلى بحث (الأصلح)[٢]، الذي هو أحد الأبحاث الكلامية المهمة.

١٥. أشار ابن قِبَة إلى أنّ الأحكام في مذهب الإمامية منصوصة، ولا يعني بالمنصوصة أنّ هناك نصًا على كلّ واحد من الأحكام، بل المقصود أنّ الأحكام منصوص عليها بالجُمَل العامّة التي مَن فهمها فهم الأحكام من غير قياس ولا اجتهاد.[٣]

١٦. ذكر ابن قِبَة في ما وصل إلينا من كتبه مجموعة من الأحاديث والروايات، كحديث الغدير والثقلين، وإنّ أكثر الأحاديث التي نقلها مشهور، وهي:

أ. قول رسول الله ﷺ في حق أبي ذر: «**ما أظلت الخضراء ...**»[٤].

ب. قوله ﷺ: «**مَن كذب عليّ متعمدًا فليتبوّأ مقعده من النار**»[٥].[٦]

---

(١) ينظر: كمال الدين: ٦٠، ٩٤، ٩٦.

(٢) ينظر: كمال الدين: ٦٢.

(٣) ينظر: كمال الدين: ١٢٢.

(٤) ينظر: كمال الدين: ٥٩.

(٥) من لا يحضره الفقيه: ٤/ ٣٦٤.

(٦) ينظر: كمال الدين: ٦٠.

ج. قوله ﷺ: «**الأئمة من قريش**»[١] .[٢]

د. قول أمير المؤمنين عليه السلام: «**لا تخلو الأرض من حجة لله إمّا ظاهر معلوم ، أو خائف مغمور؛ لئلا تبطل حجج الله وبيناته**»[٣]. وقد ذكر ابن قِبَة هذا الحديث بالمضمون.[٤]

هـ- قول أمير المؤمنين عليه السلام يوم النهر: «**والله ما عبروا النهر ولا يعبروا [ظ- يعبرون]، والله ما يقتل منكم عشرة ولا ينجوا [ظ- ينجو] منهم عشرة**»[٥].

و. قول أبي عبد الله عليه السلام: «**إذا توالت ثلاثة أسماء: محمّد وعلي والحسن، كان رابعهم قائمهم**»[٦] .[٧]

ز. قول أبي الحسن الرضا عليه السلام في حق الحجة عليه السلام: «**بأبي وأمي، شبيهي، وسمي جدي، وشبيه موسى بن عمران**»[٨].

١٧. خبر الواحد: اشتهر ابن قِبَة برأي أُصولي ذهب إليه، وهو استحالة التعبّد بخبر الواحد، فضلًا عن عدم وجود دليل على حجيته. وقد نُسب إليه في

---

(١) الكافي: ٨/ ٣٤٣.

(٢) ينظر: الشافي: ٢/ ١٢٧.

(٣) الغيبة للنعماني: ٣٢، وينظر: علل الشرائع: ١/ ١٩٥.

(٤) ينظر: كمال الدين: ١١٤.

(٥) ينظر: كمال الدين: ١٢٠.

(٦) الغيبة للنعماني: ١٨٩.

(٧) ينظر: كمال الدين: ٥٥.

(٨) ينظر: كمال الدين: ٥٧.

كتب الأُصول دليلان على ذلك:

الأول: أنّه لو جاز التعبّد بخبر الواحد في الإخبار عن النبيﷺ لجاز التعبّد به في الإخبار عن الله تعالى، والتالي باطل إجماعًا.

الثاني: أنّ العمل به موجب لتحليل الحرام وتحريم الحلال؛ إذ لا يؤمَن أن يكون ما أخبَرَ بحلّيته حرامًا، وبالعكس[1].

ولتفصيل هذا البحث مجال آخر.

وبعد هذه الدراسة ننتقل إلى عرض ما تمّ جمعه ممّا تبقى من تراث ابن قِبَة الرازيّ، وذلك في ضمن أربعة عناوين رئيسة، تمثل أربعة كتب من تراثه، وهي:

أولًا: كتاب الإنصاف في الإمامة.

ثانيًا: نقض كتاب الاشهاد.

ثالثًا: النقض على أبي الحسن علي بن أحمد بن بشّار.

رابعًا: أجوبة مسائل بعض الإمامية.

وقد جعلنا لكلّ كتاب منها مقدّمة خاصّة به.

---

(١) ينظر: فرائد الأُصول: ١/ ١٠٥-١٠٦، وهناك بيان آخر لهذين الدليلين فيه شيء من التعقيد (ينظر: معارج الأُصول: ١٤١).

الكتاب الأول

الإنصاف في الإمامة

فهرس المحتويات

الإهداء ٥
كلمة المركز..... ٧
تمهيد..... ١١
المقدّمة ١٥
حياة المؤلِّف..... ١٥
١. اسمه ١٥
٢. ألقابه ١٦
٣. ولادته ووفاته..... ١٧
٤. رأي العلماء فيه ٢٢
٥. شيوخه ومصادر فكره..... ٢٥
٦. تلاميذه ومَن ترك أثره فيه ٢٩
٧. مؤلّفاته ٣٢
كتب أُخرى محتملة ٣٦
٨. آراؤه الكلامية ٣٧
فوائد من تراث ابن قِبَة ٥٠

الكتاب الأول

الإنصاف [في الإمامة]

المقدّمة ٥٩
١. اسم الكتاب ٥٩
٢. مَن اقتنى الكتاب ٦٠
٣. أهمية الكتاب ٦٣
٤. بيان للنصوص المتبقية من كتاب (الإنصاف) والمظانّ التي نقلتها ٦٤
٥. عملنا في الكتاب ٨٣

القسم الأول

النصوص الخالصة

[في إثبات إمامة أمير المؤمنين عليه السلام بحديث الغدير] ٨٩
[١- التقرير الأول] ٨٩
[في أنّ معنى المولى هو السيّد والإمام] ٩١
[٦-التقرير الثاني] ٩٣
[في تفسير موقف بعض الصحابة الذين تركوا بيعة أمير المؤمنين عليه السلام] ٩٤
[انقسام النصّ بحسب قلّة الرواة وكثرتهم] ٩٦

القسم الثاني

النصوص المختلطة بغيرها

[في إبطال ما دفع به ثبوت النصّ وورود السمع به] ١٠١
[انقسام النصّ بحسب الفعل والقول] ١٠١
[النصّ الجلي والخفي] ١٠٢
[بيان آخر للنصّ الجلي والخفي] ١٠٣
[شروط الخبر المتواتر] ١٠٤
[كيفية العلم بتحقق شروط التواتر] ١٠٩
[إثبات تواتر أخبار الشيعة] ١١٣
[الفرق بين نصّ الشيعة على الإمامة وباقي النصوص المتواترة] ١١٧
[الخطبة الشِقْشِقِيّة] ١٣٠

القسم الثالث

النصوص المشكوك فيها

[إثبات النصّ على أمير المؤمنين عليه السلام] ١٣٩
[النصوص على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام] ١٣٩
[عصمة الإمام] ١٥٥
[الدليل على وجوب النصّ على الإمام] ١٦٠

الكتاب الثاني
نقض كتاب الاشهاد

المقدّمة ١٦٣
النسخ المعتمدة: ١٦٤
عملنا في الكتاب: ١٦٦

[الفصل الأول]
[في بيان أنّ الحجة في بعض العترة لا كلّها]

[دليل الإمامية على أنّ الإمامة في بعض العترة] ١٧١
[شروط الحجة والإمام] ١٧٤
[استشهاد بكلام بعض شيوخ الإمامية] ١٧٥
[إبطال وجود إجماع على أنّ الحجة من العترة مطلقًا] ١٧٦
[مناقشة أدلة الزيدية على أنّ الإمامة في جميع العترة] ١٧٧
[١- خطأ العلويّ في تقرير مذهب الزيدية] ١٧٧
[٢- شمول المعنى اللغوي للعترة لغير مَن ادّعت الزيدية الإمامة له] ١٧٨
[٣- التفاسير المتعددة لقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا﴾] ١٧٩

[الفصل الثاني]
[في أنّ الإمامة بالوراثة والوصاية وبيان الفرق بين الإمامية وسائر فرق الشيعة في دعوى الإمامة]

[الدليل على أنّ الإمامة لا تكون إلّا لواحد] ١٨٥
[الفصل بين دعوى الإمامية والمغيرية وإبطال إمامة الحسن المثنى] ١٨٧
[إثبات إمامة الأئمة من ولد الحسين عليه السلام والإشارة إلى شروط الإمامة] ١٨٨
[كيفية معرفة تأويل القرآن] ١٨٨
[الفصل بين دعوى الإمامية والخطّابيةِ في الإمامة] ١٩١
[الفصل بين دعوى الإمامية والشمطية والفطحية والقرامطة والواقفة في الإمامة] ١٩٣
[١- إبطال دعوى الفطحية (الإسماعيلية)] ١٩٦
[٢- إبطال دعوى القرامطة] ١٩٦

[٣- إبطال دعوى بقية الفرق الشيعية] ١٩٦
[٤- أجابات نقضية عامّة لكلّ الفِرَق] ١٩٨
[٥- إبطال دعوى الشمطية والفطحية وإثبات إمامة الكاظم عليه السلام] ٢٠١
[تحدي المؤلّف لسائر الفِرق غير الإمامية] ٢٠٢
[٦- إبطال دعوى الواقفة] ٢٠٣
[الفصل بين الإمامية وسائر فِرق الشيعة في الإمامة:] ٢٠٤
[مقدّمة:] ٢٠٦
[ذهاب معظم الشيعة إلى القول بإمامة الرضا عليه السلام] ٢٠٧
[إبطال إمامة محمّد ابن الإمام علي الهادي عليه السلام] ٢٠٨
[إبطال إمامة جعفر ابن الإمام علي الهادي عليه السلام] ٢٠٩
[إثبات ولادة ولد للإمام العسكري عليه السلام] ٢١٠
[جواب نقضيّ حول اختلاف الشيعة في الإمامة] ٢١٠

[الفصل الثالث]

[اختلاف الشيعة]

[إشارة إلى اختلاف الشيعة] ٢١٥
[نقض كلام العلويّ] ٢١٦
[النقض بدعوى اليهود] ٢١٦
[النقض بدعوى البراهمة] ٢١٦
[إشارة إلى شروط الإمامة] ٢١٧
[الوجه في اختلاف الإمامية] ٢١٧
[بيان سبب اختلاف الشيعة] ٢١٨
[الفرق بين نقل الإمامة ونقل سائر الأحكام] ٢١٩
[النقض باختلاف الأُمة] ٢١٩
[عدم استغناء الإمامية عن الأئمة عليهم السلام] ٢٢٠
[عدم دلالة الاختلاف على عدم وجود الإمام] ٢٢٠

[الفصل الرابع]

[في الغَيبة]

[علة الغَيبة] ٢٢٦
[بيان معاني تقية المسترشِد] ٢٢٦
[علة أخذ الإمام الأموال من شيعته] ٢٢٦
[إثبات وجود الإمام المهدي عليه السلام] ٢٢٨

[عودة إلى الفصل الثاني]

[إبطال دعوى الواقفة] ٢٣٣
[الإمام لا يكون إلّا ظاهرًا مكشوفًا، أو باطنًا مغمورًا] ٢٣٣

[الفصل الخامس]

[نقض مذهب الزيدية]

[الدليل على إمامة أئمة الشيعة الإمامية] ٢٣٧
[شروط استحقاق الإمامة] ٢٣٨
[إثبات أنّ أمير المؤمنين عليه السلام من العترة] ٢٣٩
[في إنّ الغيب لا يعلمه إلّا الله تعالى] ٢٤٠
[إبطال حجج الزيدية] ٢٤١
[أولًا: عدم دلالة الآيات على إمامة خصوص أولاد الحسن والحسين عليهما السلام] ٢٤١
[ثانيًا: عدم اشتراط الجهاد في الإمام] ٢٤٣
[ثالثاً: عدم منافاة الغَيبة مع الإمامة وعدم تمكن الزيدية من معرفة الإمام في عصر المؤلّف] ٢٤٥
[جواب نقضي] ٢٤٦
[كيفية معرفة الإمام] ٢٤٨
[موقف المؤلّف من زيد بن علي] ٢٤٩
[جواب نقضي آخر] ٢٥٠
[نقض آخر] ٢٥١
[نقض آخر] ٢٥٢
[نقض آخر وتعيين مراد الإمامية من أنّ الأحكام منصوصة] ٢٥٣

[نقض آخر] ٢٥٥
[مؤخذات أُخرى على الزيدية] ٢٥٦
[جواب نقضي] ٢٥٧
[ضرورة النصّ على الإمام في كلّ عصر] ٢٥٨
[ضرورة وجود الحجة في الدين] ٢٥٩
[رأي الإمامية في الجهاد] ٢٦٠
[النقض على الزيدية بترك أمير المؤمنين عليه السلام جهاد القوم] ٢٦٠
[النقض على الزيدية بموادعة الإمام الحسن عليه السلام معاوية] ٢٦١

الكتاب الثالث

النقض على أبي الحسن علي بن أحمد بن بشّار

المقدّمة ٢٦٧

[الفصل الأول]

[ادعاءات ابن بشّار]

[حاجة الإمامية إلى تثبيت إنّيّة إمامهم خلافًا لسائر الفِرق] ٢٧١
[تحدّي ابن بشّار للإمامية] ٢٧١
[وسم الإمامية بـ(اللابدية) وأنّهم أدون من عبدة الأصنام] ٢٧٤
[استدلال ابن بشّار على إمامة جعفر بواسطة مثال] ٢٧٥

[الفصل الثاني]

[إجابات ابن قِبَة]

[مقدّمة] ٢٧٩
[عدم وجوب إظهار شخص الإمام للناس كافّة] ٢٧٩
[إثبات إمامة الإمام المهدي عليه السلام] ٢٨٠
[المقدّمة الأولى: إثبات إمامة العسكريّ عليه السلام] ٢٨١
[إبطال إمامة جعفر] ٢٨٣
[المقدمة الثانية] ٢٨٤
[قبول ابن قِبَة لتحدي ابن بشّار] ٢٨٤

[النقض على ابن بشّار وأصحابه بأنّهم من اللابدية أيضًا] ٢٨٥
[النقض بغيبة النبيّ صلى الله عليه وآله في الغار] ٢٨٦
[الاحتجاج بالشبه بين ولادة المهدي عليه السلام وموسى عليه السلام] ٢٨٧
[إثبات عدم منافاة الغيبة مع الإمامة] ٢٨٧
[أدلة أُخرى على بطلان إمامة جعفر] ٢٨٨
[توجيه كلام ابن أبي غانم] ٢٨٩
[عدم الملازمة بين الطاعة والعبادة] ٢٩٠
[إثبات إمامة الإمام المهدي بواسطة مثال] ٢٩٠
[إمكان قبول شهادة الجماعة القليلة إذا احتفّت بقرائن خاصّة] ٢٩٢

الكتاب الرابع

أجوبة مسائل بعض الإمامية

[مقدّمة] ٢٩٩
[وجوب الإمامة والإشارة إلى رأي المؤلّف في المعرفة] ٢٩٩

[الفصل الأول]

[في الغَيبة]

[إثبات أنّ العسكري عليه السلام قد نصّ على مَن بعده والإشارة إلى بعض صفات الإمام] ٣٠٣
[عدم المنافاة بين النصّ على الإمام وغَيبته] ٣٠٤
[كيفية التعرّف على الإمام عند ظهوره] ٣٠٦

[الفصل الثاني]

[في إمامة أمير المؤمنين عليه السلام]

[علّة عدم إقامة أمير المؤمنين عليه السلام المعجزة يوم الشورى] ٣٠٩
[عدم وجوب إقامة المعجزة في كلّ حال] ٣٠٩
[عدم احتجاج أمير المؤمنين عليه السلام بما يَحتمل التأويل لدى السامعين] ٣١١

الفهارس الفنية

فهرس الآيات ٣١٥
فهرس الأحاديث ٣١٧

فهرس الأعلام ٣٢١
فهرس الكتب المذكورة ٣٣١
فهرس الفرق والقبائل والبيوتات ٣٣٥
فهرس الأماكن والبلدان ٣٣٩
فهرس الأشعار ٣٤١
المصادر والمراجع ٣٤٣
فهرس المحتويات ٣٦٣

منشوراتنا

تشرّفت مكتبتنا - مكتبة ودار مخطوطات العتبة العباسيّة المقدّسة - بنشر العناوين الآتية بعد العمل بها تحقيقاً أو مراجعةً أو إعداداً:

(١) **العبّاس**عليه السلام.

تأليف: السيّد عبد الرزاق الموسويّ المقرّم (ت١٣٩١هـ).

تحقيق: الشيخ محمّد الحسون.

(٢) **المجالس الحسينيّة. (الطبعة الأولى والثانية)**

تأليف: الشيخ محمّد الحسين آل كاشف الغطاء (ت١٣٧٣هـ).

تحقيق: أحمد عليّ مجيد الحلّيّ.

راجعه ووضع فهارسه: وحدة التحقيق.

(٣) **سند الخصام في ما انتخب من مسند الإمام أحمد بن حنبل.**

تأليف: الحجّة الشيخ شير محمّد بن صفر عليّ الهمدانيّ (ت١٣٩٠هـ).

تحقيق: أحمد عليّ مجيد الحلّي.

راجعه ووضع فهارسه: وحدة التحقيق.

(٤) **معارج الأفهام إلى علم الكلام.**

تأليف: الشيخ جمال الدين أحمد بن عليّ الجبعيّ الكفعميّ (ق٩).

تحقيق: عبدالحليم عوض الحلّي.

مراجعة: وحدة التحقيق.

(٥) **مكارم أخلاق النبيّ والأئمّة**عليهم السلام.

تأليف: الشيخ الإمام قطب الدين الراونديّ (ت ٥٧٣ هـ).

تحقيق: السيّد حسين الموسويّ البروجرديّ.

مراجعة: وحدة التحقيق.

(٦) **منار الهدى في إثبات النصّ على الأئمّة الاثني عشر النُجبا.**

تأليف: الشيخ عليّ بن عبد الله البحرانيّ (ت ١٣١٩ هـ).

تحقيق: عبد الحليم عوض الحلّي.

مراجعة: وحدة التحقيق.

(٧) **الأربعون حديثاً. (الطبعة الأولى والثانية)**

اختيار: السيّد محمّد صادق السيّد محمّد رضا الخرسان (معاصر).

تحقيق: وحدة التحقيق.

(٨) **فهرس مخطوطات العتبة العباسيّة المقدسة. (الجزء الأول والثاني)**

إعداد وفهرسة: السيّد حسن الموسويّ البروجرديّ.

(٩) **الصولة العلوية على القصيدة البغدادية.**

تأليف: السيّد محمّد صادق آل بحر العلوم (ت ١٣٩٩ هـ).

تحقيق: وحدة التحقيق.

(١٠) ديوان السيّد سليمان بن داود الحلّي.

دراسة وتحقيق: د. مضر سليمان الحسينيّ الحلّيّ.

مراجعة: وحدة التحقيق.

(١١) كشف الأستار عن وجه الغائب عن الأبصارعجل الله فرجه.

تأليف: العلاّمة الميرزا المحدِّث حسين النوري الطبرسيّ (ت١٣٢٠ هـ).

تحقيق: أحمد عليّ مجيد الحلّيّ.

راجعه وضبطه ووضع فهارسه: وحدة التحقيق.

(١٢) نهج البلاغة (المختار من كلام أمير المؤمنينعليه السلام**).**

جمع: الشريف الرضي (ت٤٠٦هـ).

تحقيق: السيّد هاشم الميلانيّ.

مراجعة: وحدة التحقيق.

(١٣) مجالي اللطف بأرض الطف.

نظم: الشيخ محمّد بن طاهر السماويّ (ت ١٣٧٠ هـ).

شرح: علاء عبد النبي الزبيديّ.

راجعه وضبطه ووضع فهارسه: وحدة التحقيق.

(١٤) رسالة في آداب المجاورة (مجاورة مشاهد الأئمةعليهم السلام**).**

من أمالي: العلاّمة الشيخ حسين النوريّ (ت ١٣٢٠هـ).

حرّرها ونقلها إلى العربية: الشيخ محمّد الحسين آل كاشف الغطاء (ت١٣٧٣هـ).

تحقيق: محمّد محمّد حسن الوكيل.

مراجعة: وحدة التحقيق.

(١٥) شرح قصيدة الشاعر (محمّد المجذوب) على قبر معاوية.

الناظم: الشاعر الأستاذ محمّد المجذوب.

شرح: الشيخ حمزة السلاميّ (أبو العرب).

راجعه وضبطه ووضع فهارسه: وحدة التأليف والدراسات.

(١٦) دليل الأطاريح والرسائل الجامعية. (الجزء الأول والثاني)

إعداد: وحدة المكتبة الإلكترونية.

(١٧) الدرر البهية في تراجم علماء الإمامية.

تأليف: السيّد محمّد صادق آل بحر العلوم (ت ١٣٩٩ هـ).

تحقيق: وحدة التحقيق.

(١٨) جواب مسألة في شأن آية التبليغ.

تأليف: الشيخ أسد الله الخالصيّ الكاظميّ (١٣٢٨هـ).

تحقيق: ميثم السيّد مهدي الخطيب.

مراجعة: وحدة التحقيق.

(١٩) ما نزل من القرآن في عليّ ابن أبي طالبعليه السلام.

تأليف: أبي الفضائل أحمد بن محمّد بن المظفّر بن المختار الحنفيّ الرازيّ (ت٦٣١هـ).

تقديم: السيّد محمّد مهدي السيّد حسن الموسويّ الخرسان.

تحقيق وتعليق: السيّد حسنين الموسويّ المقرّم.

مراجعة: وحدة التحقيق.

(٢٠) درر المطالب وغُرر المناقب في فضائل عليّ ابن أبي طالبعليه السلام.

تأليف: السيّد ولي بن نعمة الله الحسينيّ الرضويّ.

تحقيق: الشيخ محمّد حسين النوريّ.

مراجعة: وحدة التحقيق.

(٢١) تصنيف مكتبة الكونغرس.

المجلد الأول: تاريخ آسيا، أفريقيا، استراليا، نيوزلندا.

المجلد الثاني: الفلسفة العامة، المنطق، الفلسفة التأملية، علم النفس، علم الجمال، علم الأخلاق.

المجلد الثالث: العلوم الملحقة بالتاريخ.

ترجمة: وحدة الترجمة.

(٢٢) العباسعليه السلام **سماته وسيرته.**

تأليف: العلّامة السيّد محمّد رضا الجلاليّ الحائريّ (معاصر).

إصدار: وحدة التأليف والدراسات.

(٢٣) من روائع ما قيل في نهج البلاغة.

إعداد: عليّ لفتة كريم العيساويّ.

إصدار: وحدة التأليف والدراسات.

(٢٤) دليل الكتب الإنكليزية. (الجزء الأول والثاني)

إعداد: وحدة المكتبة الإلكترونية.

(٢٥) موجز أعلام الناس ممّن ثوى عند أبي الفضل العباسعليه السلام.

تأليف: السيّد نور الدين الموسويّ.

إصدار: وحدة التأليف والدراسات.

(٢٦) تراجم مشاهير علماء الهند.

تأليف: السيّد عليّ نقي النقويّ (ت١٤٠٨هـ).

تحقيق: مركز إحياء التراث.

(٢٧) كنز المطالب وبحر المناقب في فضائل عليّ بن أبي طالبعليه السلام.

تأليف: السيّد ولي بن نعمة الله الحسينيّ الرضويّ (كان حيّاً سنة ٩٨١هـ).

تحقيق: السيّد حسين الموسويّ.

مراجعة: مركز إحياء التراث.

(٢٨) فن التأليف

تأليف: السيّد محمّد رضا الجلاليّ.

إصدار: وحدة التأليف والدراسات.

(٢٩) وشائح السرّاء في شأن سامراء.

نظم: الشيخ محمّد بن طاهر السماويّ (ت ١٣٧٠هـ).

شرحه وضبطه ووضع فهارسه: مركز إحياء التراث.

(٣٠) ذكر الأسباب الصادة عن إدراك الصواب. (سلسلة تراثيات/ ١)

تأليف: أبي الفتح الكراجكيّ (ت٤٤٩هـ).

تحقيق: الشيخ عبد الحليم عوض الحلّيّ.

مراجعة: مركز إحياء التراث.

(٣١) فهرس مخطوطات مكتبة الإمام الخوئي قدس سره. (الجزء الأوّل)

إعداد وفهرسة: أحمد عليّ مجيد الحلّي.

إصدار: مركز تصوير المخطوطات وفهرستها.

(٣٢) كربلاء في مجلّة لغة العرب. (سلسلة اخترنا لكم/ ١).

إعداد: مركز إحياء التراث.

(٣٣) رسالة الحقوق للإمام السجّاد عليه السلام والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

تأليف: الدكتور عليّ فاخر الجزائريّ.

راجعه وضبطه ووضع فهارسه: وحدة التأليف والدراسات.

(٣٤) معجم ما أُلّف عن أبي الفضل العباس عليه السلام. (باللغة العربية)

إعداد: وحدة التأليف والدراسات.

(٣٥) أبو الفضل العباس عليه السلام في الشعر العربي.

(الجزء الأول).

(الجزء الثاني).

(الجزء الثالث).

جمعه ورتّبه: وحدة التأليف والدراسات.

(٣٦) لقمان الحكيم ووصاياه.

تأليف: السيّد الشهيد محمّد رضا آل بحر العلوم (استشهد بعد ١٩٩١م).

مراجعة: وحدة التأليف والدراسات.

(٣٧) صدى الفؤاد إلى حمى الكاظم والجواد عليهما السلام.

نظم: الشيخ محمّد بن طاهر السماويّ (ت١٣٧٠هـ).

شرحه وضبطه ووضع فهارسه: مركز إحياء التراث.

(٣٨) المختصر في أخبار مشاهير الطالبية والأئمة الاثني عشر.

تأليف: السيّد صفي الدين ابن الطقطقيّ (ت حدود٧٢٠هـ).

تحقيق: السيّد علاء الموسويّ.

مراجعة: مركز إحياء التراث.

(٣٩- ٥٩) موسوعة العلّامة الأُوردباديّ قدس سره.

تأليف: الشيخ محمّد عليّ الأُوردباديّ (ت١٣٨٠هـ).

جمع وتحقيق: سبط المؤلّف السيّد مهدي

آل المجدّد الشيرازيّ.

بنظر ومتابعة: مركز إحياء التراث.

(٦٠) بغداد في مجلّة لغة العرب. القسم الأول. القسم الثاني. القسم الثالث. القسم الرابع.

(سلسلة اخترنا لكم/ ٢)

إعداد: مركز إحياء التراث.

(٦١) ما وصل إلينا من كتاب مدينة العلم (سلسلة التراث المفقود/ ١).

تأليف: الشيخ أبي جعفر محمّد ابن عليّ بن الحسين بن بابويه القمّيّ المعروف بالشيخ الصدوق (ت٣٨١هـ).

جمع وتقديم وتحقيق: الشيخ عبد الحليم عوض الحلّيّ.

مراجعة: مركز إحياء التراث.

(٦٢) مُسند أبي هاشم الجعفريّ.

تأليف: أبو هاشم الجعفريّ (ت٢٦١هـ).

جمعه وحقّقه وعلّق عليه: الشيخ رسول الدجيليّ (الجيلاويّ).

راجعه ووضع فهارسه: مركز إحياء التراث.

(٦٣) تعليقة الإمام الشيخ محمّد الحسين آل كاشف الغطاء رحمه الله على أدب الكاتب.

تحقيق: الدكتور منذر الحلّيّ.

مراجعة: مركز إحياء التراث.

(٦٤) أقرب المجازات إلى مشايخ الإجازات.

للسيّد العلّامة عليّ نقي النقويّ (ت١٤٠٨هـ).

أعدّه ووضع فهارسه: مركز إحياء التراث.

(٦٥) لآلئ النيسان (ديوان العلّامة الحجة السيّد محمّد عليّ خير الدين الموسويّ الحائريّ (ت١٣٩٤هـ).

ضبطه: عدّة من الأدباء.

مراجعة: وحدة التأليف والدراسات.

(٦٦) النجف في مجلّة لغة العرب.

(سلسلة اخترنا لكم/ ٣).

إعداد: مركز إحياء التراث.

(٦٧) تعليقة على خاتمة المستدرك.

للسيّد حسن الصدر (ت١٣٥٤هـ).

جمع وتحقيق: الشيخ ضياء علاء هادي الكربلائيّ.

مراجعة: مركز إحياء التراث.

(٦٨) نور الأبرار المبين من حِكم أخ الرسول أمير المؤمنين عليه السلام.

لمحمّد بن غياث الدين الشيرازيّ الطبيب (ق ١١هـ).

تحقيق: مركز إحياء التراث .

(٦٩) البصرة في مجلّة لغة العرب.

(سلسلة اخترنا لكم/ ٤).

إعداد: مركز إحياء التراث.

(٧٠) بحوث الملتقى العلمي الثاني للفهرسة والتصنيف.

إعداد: مركز الفهرسة ونظم المعلومات.

(٧١) **الحلّة في مجلّة لغة العرب.**

(سلسلة اخترنا لكم/ ٥).

إعداد: مركز إحياء التراث.

(٧٢) **وفيات الأعلام.**

(المجلد الأول) (المجلد الثاني)

للعلاّمة السيّد محمّد صادق آل بحر العلوم (ت١٣٩٩هـ).

تحقيق: مركز إحياء التراث.

(٧٣) **تعليقة على ذخيرة المعاد.**

للعلاّمة المجدّد المولى محمّد باقر الوحيد البهبهانيّ (ت ١٢٠٥هـ).

حرّرها: الشيخ جواد بن زين العابدين الدامغانيّ.

تحقيق: مركز إحياء التراث.

(٧٤) **ابتداء دولة المغول وخروج جنكيزخان.**

تأليف: العلاّمة أبي الثناء قطب الدين محمود بن مسعود الشيرازيّ الشافعيّ (ت٧١٠هـ).

ترجمة وتحقيق: الأستاذ يوسف الهادي.

مراجعة: مركز إحياء التراث.

(٧٥) **الفوائد والمباحث اللغوية في مجلّة لغة العرب (القسم الأول).**

(سلسلة اخترنا لكم/ ٦).

إعداد: مركز إحياء التراث.

(٧٦) **قطعة من كتاب الفتوح.**

تأليف: ابن أعثم الكوفيّ (ت بعد سنة ٣٢٠ هـ).

تحقيق: الشيخ قيس العطّار.

اخرجهُ ووضع فهارسهُ: مركز إحياء التراث.

(٧٧) **المخطوطات العربية في مكتبة طوب قابي سرايي (استنبول).**

إعداد: مركز تصوير المخطوطات وفهرستها.

(٧٨) **أصل البراءة.**

تأليف: آية الله الشيخ محمّد حسين النجفيّ الأصفهانيّ (ت ١٣٠٨هـ).

تحقيق: الشيخ الدكتور محمود النعمتيّ.

مراجعة: مركز إحياء التراث.

(٧٩) **أبو الفضل العباس عليه السلام بين الولاية والشهادة.**

تأليف: الشيخ حبيب إبراهيم الهدييّ.

مراجعة: مركز الدراسات التخصّصية في أبي الفضل العباس عليه السلام.

(٨٠) **المتبقي من تراث ابن قِبَة الرازيّ.**

(سلسلة التراث المفقود/ ٢).

(الكتاب الذي بين يديك)

تأليف: أبي جعفر محمّد بن عبد الرحمن ابن قِبَة الرازيّ (ق٣هـ).

أعدّه وحقّقه: حيدر البياتيّ.

راجعه ووضع فهارسه: مركز إحياء التراث.

قيد الإنجاز

(٨١) الإمام المُجتبى الحسن بن أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالبعليه السلام.

للسيّد عبد الرزاق الموسويّ المقرّم (ت١٣٩١هـ).

تحقيق: مركز إحياء التراث.

(٨٢) إجازات الرواية والاجتهاد للعلّامة النقوي.

للسيّد عليّ نقي النقويّ (ت١٤٠٨هـ).

تحقيق: مركز إحياء التراث.

(٨٣) رسالة في مصنّفات السيّد حسن الصدر.

للسيّد حسن الصدر الكاظميّ (ت١٣٥٤هـ).

تحقيق: حسين هليب الشيبانيّ.

مراجعة: مركز إحياء التراث.

(٨٤) هدية الرازي إلى المجدّد الشيرازيّ.

للعلّامة الشيخ آقا بزرك الطهرانيّ (ت١٣٨٩هـ).

تحقيق: مركز إحياء التراث.

(٨٥) عنوان الشرف في وشي النجف (أُرجوزة في تاريخ مدينة النجف الأشرف).

نظم: الشيخ محمّد بن طاهر السماويّ (ت١٣٧٠هـ).

شرحها وضبطها ووضع فهارسها: مركز إحياء التراث.

(٨٦) تعليقة على الكفاية.

تأليف: السيّد محمّد العصّار اللواسانيّ (ت ١٣٥٦هـ).

تحقيق: الشيخ عبد الحليم عوض الحلّيّ.

راجعه ووضع فهارسه: مركز إحياء التراث.

(٨٧) مرآة الفضل والاستقامة في أحوال مصنّف مفتاح الكرامة.

تأليف: السيّد محمّد جواد بن حسن الحسينيّ العامليّ (ابن حفيد المصنّف) (ت ١٣١٨هـ)

تحقيق واستدراك: السيّد ابراهيم الشريفيّ.

راجعه ووضع فهارسه: مركز إحياء التراث.

(٨٨) يوميات السّيد محمّد صادق آل بحر العلومرحمه الله.

تأليف: السيّد محمّد رضا الحسينيّ الجلاليّ.

إصدار: مركز إحياء التراث.

(٨٩) محمّد طاهر الفضليّ السماويّ: حياته و آثاره ١٨٧٦ - ١٩٥٠م، دراسة تاريخية. (سلسلة رجالات الشيعة).

تأليف: الأستاذ ياسر عبد عكال الزيادي السماويّ.

راجعه ووضع فهارسه: مركز إحياء التراث.

(٩٠) رسالة في جوائز السلطان. (سلسلة تراثيات).

تأليف: السيّد محمّد العصّار اللواسانيّ (ت١٣٥٦هـ).

تحقيق: الشيخ عبد الحليم عوض الحلّيّ.

راجعه ووضع فهارسه: مركز إحياء التراث.

mercy him (d. 381 A.H.), which was collected and reviewed by Sheikh Abdul Halim Awad al-Hilli may Allah lead him on the strait path.

This book - the second edition - has included four books in Islamic theology, by the great Imam Abu Ja'far Mohammad bin Abdul Rahman, named (Ibn Qiba), one of the luminaries in the third Hegira century and a prominent scholar in Islamic theology. Sheikh Haydar al-Bayati has given a special attention and great efforts in collecting, tracking and searching. Moreover, he is very interested in researching and collecting dispersions of (Ibn Qiba's heritage), which scattered here and there, and then he classes them appropriately. Each of the four books are preceded by an introduction shows his own methods and bases to be followed in its collection and review. May Almighty Allah guide him to achieve his project, which is (collecting the lost heritage) of Shiite prominent scholars for the sake of religion and doctrine.

A briefed introduction

The Arab nation wrote in pre-Islamic epoch a thing about its heritage, and increased and expanded when the light of the messenger of Allah scattered the darkness of ignorance and injustice in the neighboring nations and the Arabian Peninsula as well. Then the movement of science, development and expansion in various fields of life towards rise has begun.

Despite the abundance of heritage books that began from the age of inscription to the present day. Many of them and their accounts had lost, including lost parts due to the accidents and calamities such as floods and earthquakes that passed through our Islamic nation. They are not hidden in the authentic historical books and others as well. Any one reads the index book wrote by Ibn al-Nadeem (d. 385 A.H.) and its contents like works and writings will note with sorrow the loss extent of our valuable books that wrote before the death of Ibn Nadeem. Exactly (8360) books that he enumerated in the index and (2238) is the number of authors.

The heritage revival centre persists earnestly to contribute to this field by taking upon itself the creation of the lost heritage series, which is concerned in collecting some of the remaining parts of the lost books from our Islamic heritage and reviewing them or adopting printing them. From the book of the city of knowledge) to Sheikh Al-Sadouk may Allah

Lost heritage series

2

The Remaining of
Ibin Qiba ar-Razi heritage

By

The great theologian scholar

Abi Jafar Mohammad Ibn Abdulrahman bin Qiba ar-Razi

(One of the prominent scholars of the third Hegira century)

Equitability in Imamate

Confutation of al-Asha'd book

Confutation of Abi al-Hasan bin Basha'r's works

Answers to some Of the imamate questions

Prepared and reviewed by

Haydar al-Bayati

Reviewed and indexed by

The heritage revival centre